النهج الديمقراطي

إلى الأمام من أجل الاشتراكية

ⵜⴰⵏⵣⵍⴰⵜ ⵜⴰⴷⵉⵎⵇⵔⴰⵟⵉⵜ ⵉ ⵜⵣⵔⴼⵜ

• العدد : 339

من 24 إلى 30 دجنبر 2019

• الثمن : 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثاء • المدير المسؤول : المصطفى براهمة • مدير النشر : سعيد رحيم • رئيس التحرير : التيتي الحبيب

عبد المومن شباري

فقيد النهج الديمقراطي

قرن بعد استحواذ الاستعمار على أجود أراضي القبائل المخزن يحاول الاستيلاء على ما تبقى من أراضي الجموع

كلمة العدد

ما هي أهداف النظام من طرح النموذج التنموي في هذا الظرف بالذات؟

للجواب على هذا السؤال، لابد من استحضار أهم سمات الوضع الراهن:

° أزمة اقتصادية عميقة ومستديمة أنتجت أزمات اجتماعية خطيرة.

°أزمة سياسية تتمثل في فقدان الوسائط الرسمية، السياسية والاجتماعية وغيرها، مصداقيتها وقدرتها على الضبط الاجتماعي.

سيرورة ثورية تكتسي حاليا شكل نضالات شعبية متعددة، على رأسها حراكات شعبية عارمة وطويلة النفس لكادحي منطقة(الريف) أو مدينة (جرادة وزاكورة ووطاط الحاج وغيرها)، تركز على المطالب الشعبية الملحة ونضالات قوية وحازمة للتصدي للاجراءات الاجتماعية النيولبرالية (حركة المتعاقدين، حركة طلبة الطب، نضالات نقابية وحدوية ، خاصة في التعليم، نضالات عمالية...) وللهجوم على اراضي الجموع وضد العطش ونضالات متعددة لساكنة الاحياء الشعبية من أجل السكن والخدمات الاجتماعية العمومية ...).

عجز النظام على تلبية أبسط المطالب الاجتماعية الشعبية ولجوؤه إلى القمع في مواجهة الحركات النضالية والقوى المناضلة.

هذه الاوضاع، ينضاف إليها تراجع الخوف وسط الشعب، تؤشر على احتمال انفجار اجتماعي وشيك .

كمحاولة لاحتواء هذا الانفجار القادم، يعول النظام على :

- أولا وأساسا القمع حيث سيتم خلق أكبر عدد من الوظائف في الدفاع والداخلية(قانون المالية 2020).

- **ثانيا** الانتخابات حيث يتم القيام بحملات من طرف حزب الاحرار الذي ترشحه السلطة لتبوء الرتبة الأولى بعدما خسرت الرهان على حزب الاصالة والمعاصرة.

- ثالثا النموذج التنموي:

إن بلورة نموذج تنموي بديل لفشل البرنامج التنموي الحالي يجب أن تنطلق من تقييم نقدي لهذا النموذج وتحديد على من تقع مسئولية فشله. ولكون "النموذج التنموي" الجديد كسابقه الذي فشل رهينة لاملاءات المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية الامبريالية ولمصالح الكتلة الطبقية السائدة والمخزن وأن هذا الثالوث هو المسئول عن فشله، يتم التصريح، من أعلى مسئول في الدولة، أن المسئولية عن الفشل مشتركة وكأن ضحايا فشل هذا النموذج "التنموي" يتحملون المسئولية في فشله كالذين استفادوا منه إلى أقصى الحدود.

كما أن تشكيل اللجنة الملكية الخاصة بالنموذج التنموي محاولة لتملص هذا الثالوث من مسئولية فشله المنتظر.

ومن خلال هذه المبادرة، يهدف النظام المخزني إلى :

تأثيث الوقت الضائع إلى حدود إنطلاق الحملات الانتخابية المقبلة وإلهاء الرأي العام واستغلال هذا الوقت لتمرير المزيد من الاجراءات اللا شعبية.

الظهور بمظهر النظام العصري و"الديمقراطي" الذي لا ينفرد بالقرارات ويعطي "المجتمع المدني" دورا هاما في تنمية البلاد ويأخذ بعين الاعتبار نفور الشعب من القوى السياسية التقليدية. بينما هو الذي اختار، بعناية فائقة، من يمثل "المجتمع المدني" في اللجنة الملكية الخاصة بهذا النموذج.

لكن الهدف الأساسي والجوهري هو محاولة إرباك وعرقلة الجهود المبذولة لتوحيد الصفوف ضد المخزن باعتباره العقبة الكأداء أمام أية تنمية حقيقية لصالح الطبقات الشعبية. هذا التوحيد الضروري لإعطاء الزخم النضالي الشعبي أفقا سياسيا.

وتتمثل محاولة العرقلة تلك في خلق انتظارات وأوهام لدى البرجوازية الكبيرة المتضررة من افتراس المافيا المخزنية (حالة كريم التازي) وجزء من الطبقات الوسطى التي تعاني من الاجراءات الاجتماعية والاقتصادية النيولبرالية (تدهور الخدمات الاجتماعية العمومية، تراجع الوظيفة العمومية، تجميد الاجور...). وتصريحات بعض الشخصيات اليسارية المرحبة باللجنة الملكية الخاصة بالنموذج التنموي قد تكون تعبيرا عن ذلك.

ما العمل لمواجهة هذه المبادرة المخزنية؟

- التأكيد على أن لجنة يهندسها المخزن ويشرف عليها أحد خدامه المخلصين والمليئة بعناصر جلها من "المجتمع المدني" الموالي له لا يمكن أن تبلور سوى برنامج مناقض للتنمية الحقيقية لصالح الطبقات الشعبية، برنامج يخدم مصالح الامبريالية الغربية، وخاصة الفرنسية، والكتلة الطبقية السائدة والمخزن.

- الانخراط، أو على الأقل، دعم النضالات الشعبية والسعي بكل قوة إلى توحيدها وتطوير العمل والنضال المشترك لكل القوى الحية ولكل المتضررين من هيمنة المافيا المخزنية وافتراسها.

ضيف العدد : **حمو حسناوي**

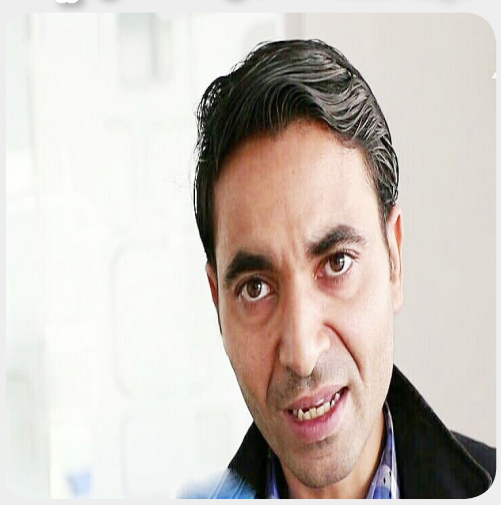

وإذا طالبنا بعدم رهن بلدنا بالإستدانة من الخارج فإن ذلك في صالح جميع المواطنين وما سيأتي بعدهم من الأجيال القادمة

2 النهج الديمقراطي يعتبر أن النموذج التنموي الموعود لن يختلف عن سابقه الذي تم الإقرار رسميا بفشله

5 التدبير السياسي الراهن ووقعه على أوضاع المغاربة

13 العطالة بالشهادات تصعد نحو الجبال

16 لبنان : حوار الأمال و الخيانة النضال الشعبي في مواجهة الريع الطائفي

السحب: مطبعة العهد الجديد

www.annahjaddimocrati.org jaridanahj@yahoo.fr

عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12، الطابق 5 - انفا الدار البيضاء - فاكس: 0522207080 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

النهج الديمقراطي يعتبر أن النموذج التنموي الموعود لن يختلف عن سابقه الذي تم الإقرار رسميا بفشله

اجتمعت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي يوم الأحد 15 دجنبر 2019 ، وبعد تدارس مستجدات الأوضاع المتسمة على مستوى بلادنا من جهة بتوطيد دعائم الدولة البوليسية والتبعية وتفاقم المديونية والتطبيع مع الكيان الصهيوني ومصادقة البرلمان على ميزانية 2020 وتشكيل لجنة خاصة لإعداد نموذج تنموي جديد، ومن جهة أخرى بمقاومة شعبية تعكسها نضالات شعبية متنوعة وواسعة. وعلى مستوى المحيط الجهوي باستمرار السيرورات الثورية في الجزائر ولبنان والعراق، ودوليا باستمرار أزمة النظام الرأسمالي العالمي والحرب التجارية بين مختلف الامبرياليات وطغيان الإمبريالية الأمريكية وتحرشاتها ضد عدد من البلدان ودعمها المطلق للعدو الصهيوني (ضم القدس وهضبة الجولانوالمستوطنات ...) وغرق فرنسا في وحل مغامراتها العسكرية في إفريقيا والتي أصبحت تواجه بمزيد من الرفض والاحتجاج.

بناء عليه فان الكتابة الوطنية تعلن ما يلي :

1) تعتبر أن النموذج التنموي الذي يتم الإعداد له لن يختلف عن النموذج التنموي الذي تم الإقرار رسميا بفشله إن لم يكن أكثر منه تطرفا؛ وخير دليل على ذلك أن اللجنة الملكية الخاصة بالنموذج التنموي التي تم تشكيلها، تتكون أساسا من أنصار الرأسمالية المتوحشة.

2) تستنكر تصويت برلمان الواجهة على قانون المالية لسنة 2020 وهو القانون الذي يكرس تجميد ميزانية القطاعات الاجتماعية مقابل البذخ والرفع من ميزانية الجيش والأمن واستمرار ودعم سخي للمقاولات؛ كما تستنكر لجوء الحكومة للفصل 77 لفرض استمرار الضريبة على

أجور المتقاعدين.

3) تشيد بنضالات شعبنا ومقاومته للاستبداد ومن أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية وبجرأته وتخلصه من الخوف وقدراته على الإبداع، نضالات العاملات والعمال الزراعيين (أولاد تايمة، المعازيز...) والخدمات الأرضية للمطارات وحراس الأمن الخاص والإنعاش الوطني وعاملات وعمال شركات السنوسي وفاست ديزاين (بيل تيل سابقا) من أجل تنفيذ الأحكام وأجراء المحافظة العقارية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والمكتبة الوطنية بالرباط ونضالات عدد من الفئات في قطاع التعليم والتحركات النقابية من أجل حمل السلطة على تسلم ملفات المكاتب النقابية وانتزاع وصولات الإيداع (ما يقارب 40 ملف نقابي بالرباط- سلا- تمارة) ونضالات الفلاحين الكادحين ضد

السطو على الأراضي والرعي الجائر (أكال نموذجا) وضد العطش والمعطلين ضد الإقصاء ومن أجل الشغل (دمنات على سبيل المثال)، ونضالات ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من أجل حقوقهم المشروعة والكشف عن الحقيقة كاملة ومحاسبة المسؤولين عنها، هذا ناهيك عن أشكال من الاحتجاج لشباب الالتراس وغيره.

وتثمن في هذا الإطار قرار الإضراب الوطني للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية والجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يوم 25 دجنبر الجاري وتدعو إلى الانخراط في كل النضالات الشعبية والالتحام بجماهير العمال والكادحين.

4) تخبر الرأي العام الوطني أن النهج الديمقراطي، سينظم سيرا على عادته، ذكرى الشهداء، يوم السبت 21 دجنبر 2019 بالرباط وتدعو مناضلاته ومناضليه وأصدقائه والمتعاطفين معه وكل القوى التقدمية إلى المساهمة في إنجاح هذه المحطة الهامة تكريما للشهداء، شهداء شعبنا الأبرار.

5) توجه تحية الاعتزاز والتقدير لشباب وقادة حراك الريف المجيد المعتقلين السياسيين على صمودهم ومقاومتهم لمحاولات تركيعهم وتدعو إلى تكثيف الجهود من أجل فرض إطلاق سراحهم وسراح كافة المعتقلين السياسيين.

6) تعبر عن تضامن النهج الديمقراطي مع النضالات الثورية لشعب الجزائر رغم تطويق العسكر وإحكام سيطرته على الحياة السياسية بالبلاد وإجراء مهزلة انتخابات رئاسية للتضليل والتعتيم على مساره الثوري، والحراك الشعبي في لبنان والعراق ضد الطائفية والفساد ومن أجل دولة علمانية، وتدين القمع الدموي على يد قوات القمع الرسمية ومليشيات مسلحة في العراق رغم سلمية الحراك.

7) كما تعبر عن تضامن النهج الديمقراطي ودعمه لنضال الشغيلة والطبقة العاملة الفرنسية ضدن الهجوم على مكتسباتها في التقاعد.

تكريم نساء كادحات في اليوم الوطني للمرأة المناضلة

ازلاف الزهرة

تحية للحضور الكريم

تنظم لجنة المرأة التابعة لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية حفلا تكريما لبعض المناضلات الكادحات اللواتي ناضلن من اجل الحقوق المشروعة.

وينظم هذا الحفل بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المناضلة ، الذي يصادف الذكرى 42 لاستشهاد المناضلة سعيدة المنبهي يوم 11 دجنبر 1977 تخليدا ووفاء لذكرى شهيدة الحركة التقدمية وشهيدة الشعب المغربي عموما. سعيدة المنبهي التي اعتقلت وخاضت مع رفاقها المعتقلين السياسيين إضرابا عن الطعام، واستشهدت بعد 36 يوم من هد الإضراب عن الطعام. وصارت بذلك رمزا للحركة النسائية المناضلة، وملهمة لجيل من النساء المغربيات التواقات للتحرر من نير الاستغلال والاضطهاد.

ان تخليد الذكرى ، يعتبر يوما وطنيا للنضال لاستحضار كفاحية وصمود، وتضحية النساء المغربيات اللواتي تنخرط بقوة في معظم المواجهات والاحتجاجات التي تشهدها عدد من المناطق، نساء كريانات الصفيحية في المدن (الدار البيضاء...)، نساء القرى والبوادي (المحمدية، بن سليمان....) من اجل ا لحق في الارض، والحق في الماء، والحق في الصحة، ومن اجل فك العزلة عن مناطقهن، مع ما يتعرضن له من قمع

واعتقال,

ان هدا اليوم هو يوم للاحتفاء بكل النساء المناضلات في مختلف المجالات من اجل حقوقهن المشروعة(السياسية، والنقابية، والحقوقية...)، ولدورهن كذلك في الاحتجاجات في النضال من اجل الحقوق الشغلية (حالة كورفينيك)، من اجل الماء والكهرباء، والمدرسة ....(حالة سيدي موسى المجدوب)، ومن اجل الحق في الأرض (بادية بن سليمان)...

تكريما لهن وتأكيدا على دورهن في تغيير المجتمع الى احسن,

وبهذه المناسبة، يتم تكريم بعض النساء المناضلات بعمالتي المحمدية وبن سليمان ، نظرا لدورهن الرائد في النضال ضد تشريد العاملات والعمال من طرف البطرونا (نموذج شركة كورفينيك....)، وضد المافيا العقارية التي تستولي على الأراضي الفلاحية (نموذج بادية بن سليمان...)، وضد حرمان الفلاحين الصغار من المساعدات التي تقدمها الدولة(نموذج بادية المحمدية...).

ولتسليط الضوء على بعض جوانب هذه النضالات النسائية، فقد قرر فرع النهج الديمقراطي بالمحمدية تنظيم هذا التكريم لبعض رموز هذه النضالات الجماهيرية.

تحضر معنا اليوم نساء مناضلات عايشن التجربة حسب المناطق وحسب القضايا المطروحة :

المناضلة رشيدة..... عاملة سابقة في معمل كرفينيك بالمحمدية

المناضلة امينة جبار فلاحة ومعتقلة سابقة في سجن النظام ببنسليمان

المناضلة امينة بوراس فلاحة ببادية المحمدية

و بهذه المناسبة ، إننا كمناضلات وكمناضلي النهج الديمقراطي بالمحمدية، نعبر من جديد عن تضامننا مع مختلف الفئات الشعبية التي تقاوم سياسة التهميش والإقصاء والتشريد بعمالتي المحمدية وبنسليمان....

ونحيي النساء المناضلات في مختلف مواقعهن من اجل الحرية والكرامة والمساواة والعيش الكريم.

وبهده المناسبة نعبر من جديد عن تضامننا مع نساء الريف في محنتهن مع القمع السياسي.

عاشت المرأة المناضلة المغربية.

فمزيدا من النضال من اجل الحرية والعدالة والعيش الكريم والمساواة الفعلية .

لا بديل عن المقاومة الشعبية

النهج الديمقراطي ينخرط في نضالات تنسيقية "اكال"

الحسين الهناوي

نظمت تنسيقية "اكال/اشال" بتاريخ 8 دجنبر 2019 مسيرة شعبية شارك فيها المئات من المواطنات والمواطنين من مختلف الأعمار ومن قطاعات عديدة متنوعة: جمعيات الدواوير، جمعيات تنموية، جمعيات حقوقية ونسائية، قطاعات التجار المتوسطين والصغار. ومن منطلق انخراطه المبدئي في نضالات هذه الحركة، في كل مسيراتها وأنشطتها النضالية، شارك حزب النهج الديمقراطي، قيادة و قواعد في هذه المسيرة التي تميزت بتنظيمها المحكم و شعاراتها المعبرة، حيث صدحت حناجر المحتجين بمطالبة الدولة عن الكف عن المحاولات اليائسة للاستيلاء على أراضي الجموع و الأراضي السلالية، من خلال انتهاجها للعديد من الأساليب الاحتيالية، كاستمرار تطبيق الظهائرالموروثة عن الاستعمار، أو التسييج التدريجي للأراضي الجماعية واعتبارها ملك غابوي، وأخيرا إطلاق يد الخليجيين في استباحة أراضي القبائل للرعي والصيد وكذلك استباحة كرامة المواطنات والمواطنين عبر قمعهم بمباركة

السلطات المخزنية، بهدف إجبارهم على الرحيل من مجالهم الطبيعي.

إن تنسيقية اكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض و الثروة، قد أبانت عن نضج سياسي عالي من خلال مطالبها المشروعة المتمثلة في المحاور الرئيسية التالية :

- اسناد صلاحية تدبير القطاع البيئي والغابوي الى مجالس منتخبة ديمقراطيا تراعي العرف القبلي كمصدر من مصادر التشريع.

- إلغاء كل الظهائر الاستعمارية السالبة لأراضي السكان الأصليين و كل ما بني عليها من مراسيم و قوانين مع تعويض المتضررين على مبدأ جبر الضرر بمقاربة تشاركية مع القبائل تتلائم مع أعرافهم المحلية.

- رفض ما يسمى بالقانون رقم 113.13 و كذا عمليات التحفيظ الجماعي لأراضي القبائل بهدف تفويتها إلى الرأسمال المحلي و الأجنبي.

- التنديد بالمضايقات والمتابعات التي يتعرض لها مناضلوا الحق في الأرض والمطالبة ب الإفراج الفوري عن جميع معتقلي الكرامة والأرض في مختلف ربوع الوطن.

إن احتضان هذه التنسيقية يعد واجب وطني على كل مناضلة و مناضل تواق إلى الحرية و الكرامة والعدالة الاجتماعية.

معاناة عمال وعاملات شركة انتيرترونيك

المحمدية

نظمت عاملات وعمال انتيرترونيك INTERTRONIC،وقفة ناجحة

المحمدية، وعضو عن المكتب الجهوي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وذلك تلبية لدعوة عاملات المعمل.

كما عرفت الدار البيضاء مسيرة كبيرة بالحي الصناعي (التشارك) ، وذلك من تنظيم الاتحاد المغربي للشغل، شاركت فيها العديد من المعامل، في مقدمتها عاملات معمل "دوليطكس Dolytex . حضر المسيرة العديد من مناضلي النهج الديمقراطي و الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

كل التضامن مع ضحايا الإغلاق و التسريح و الطرد التعسفي. كل التضامن مع ضحايا الرأسمال المفترس.

و للتذكير فان نقابة الاتحا دالمغربي للشغل تقوم حاليا ب"الحملة الوطنية ضد الهجوم على الحريات النقابية، من فاتح دجنبر إلى 30دجنبر 2019".

أين الدولة؟ أين قضاؤها؟ أين مندوبية الشغل؟

المدعمة من طرف الاتحاد المغربي للشغل.

حضر تضامنا و دعما وفد عن النهج الديمقراطي، فرع

نساء النهج الديمقراطي يحتفين بضحايا القمع والاضطهاد

المحمدية

بمناسبة اليوم الوطني للمرأة المناضلة الذي يصاف استشهاد الرفيقة سعيد لمنبهي، مناضلة منظمة "إلى الأمام" الماركسية اللينينية والتي يعتبر النهج الديمقراطي استمرارا لها (فكريا وسياسيا)، نظمت لجنة المرأة

التابعة لفرع المحمدية، حفلا تكريما لثلاثة مناضلات كادحات: الرفيقة رشيدة ، 29 من العمل في معمل، وعاملة حاليا بمقهى (كطباخة)، الرفيقة أمينة ، فلاحة صغيرة ببادية المحمدية، والمناضلة الحقوقية مينة (معتقلة مرتين) كفلاحة مناضلة من أجل الأرض ببادية بنسليمان.

كان التنظيم والتسيير من طرف رفيقات الفرع. حضور جد مهم، حيث لم يستوعب المقر جميع الحاضرين والحاضرات.

وقد شرفت الرفيقة عتيقة الطعيف الفرع بحضورها وتقديمها هدية رمزية للمعتقلة السابقة، مينة جبار.

عمال المناجم بتافيلالت وفجيج في ضوء قانون المناجم الجديد

عبد الصادق بنعزوزي

لقد ردد الرفيق كارل ماركس مرارا أثناء تحليله للاقتصاد الرأسمالي أن مراكمة الثروة في أيدي الخواص وسيادة العمل المأجور هما من أهم الشروط التي تقوم عليها الرأسمالية. وليس هذا العدد الكبير من الظهائر والقوانين والمراسيم التي تشرها الأنظمة التبعية للإمبريالية باستمرار سوى إجراءات ضرورية للحفاظ على مصالح الرأسماليين الاقتصادية تحيطها بالكذب والأوهام والكلام المعسول. ولنتأمل، على سبيل المثال لا الحصر، القانون رقم: 74.15 المقترح كمشروع سنة 2015 والذي صدر مرسوم بتطبيقه في السنة الموالية. وهو القانون الجديد الذي ينظم العمل المنجمي بمنطقة تافيلالت وفجيج والذي تسعى بنوده بشكل واضح لإقصاء العمال المنجميين التقليديين والصناع المنجميين الصغار من أجل فتح الباب أمام المستثمرين الخواص والباطرونا المسيطرين على هذا القطاع.

في الديباجة يتطرق القانون المعني لدواعي التعديل بعد أن كان العمل المنجمي منذ عقود خاضعا لظهير1.60.019 الصادر سنة 1960، فيشير إلى أن التمعدنات أصبحت عميقة والإنتاج التقليدي ذو الإمكانيات البسيطة أصبح عسيرا... لذلك، وبدل أن تفكر الوزارة الوصية في طرق فعلية وغير إقصائية للنهوض بالعمل المنجمي التقليدي ودعم المنجميين وتأطيرهم، فكرت بدل ذلك في تعديل القانون وإدخال الخواص والشركات المنجمية المحتكرة من جهات معلومة، وبالتالي، إقصاء العمال والصناع الذين أمضوا حياتهم بهذه المناجم والإلقاء بهم لشوارع البطالة والزج بأسرهم في مستقبل مجهول.

إن الأمر يتعلق برقعة جغرافية تتميز بكثرة سكانها ومساحاتها الشاسعة والغنية بالثروات والخيرات المنجمية بالخصوص. رقعة الجنوب الشرقي التي طالما همشتها الدولة واعتبرتها مقارباتها مغربا غير نافع- لغاية في نفس يعقوب- لكن، ويا للعجب، ها هي فجأة قد صارت مغربا غنيا وجذابا عندما وجدت وزارة الطاقة والمعادن سنة 2015 شركات أجنبية جاهزة للدخول للمنطقة واستنزاف خيرات أحشائها. يقول القانون الجديد :" تجدر الإشارة إلى أن إعادة هيكلة النظام المنجمي التقليدي بهذه المنطقة التي تمتد على مساحة 60000 كلم مربع، والتي تزخر

بمؤهلات معدنية واعدة مستغلة حاليا بطرق تقليدية بموجب ظهير فاتح دجنبر 1960، إلا أنه ضمن هذه المساحة الكبيرة، فإن المساحة الإجمالية المغطاة بالأوراش التي يزاول بها النشاط التقليدي المنجمي لا تتعدى 6000 كلم مربع، حيث تبقى مساحة 54000 كلم مربع خارج برامج البحث والتنمية المعدنية."

ورد في المادة الثانية من القانون أن العمل المنجمي التقليدي سيستمر لمدة 15 سنة غير قابلة للتجديد. وحتى هذه المدة في الحقيقة هي تمرة رفض الصناع المنجميين لمقترحات الوزارة وتشبتهم بحقوقهم سنة 2015 عندما قررت الوزارة إدخال الشركات المنجمية للمنطقة ورفض الصناع {اعتصام الصناع والعمال المنجميين التقليديين أمام مركزية البيع والتنمية كاديطاف ببني تجيت قرابة الشهر على سبيل المثال .فلماذا لم تفكر الوزارة في توجيه الشركات الخاصة، ذات الإمكانيات المالية والتقنية، للبحث والإستغلال بهذه المساحة الكبيرة غير المستغلة 54000 كلم مربع ؟ لماذا تصر الوزارة على إحضار الخواص لهذه المساحة الصغيرة التي استغلها عمال هذه الرقعة أبا عن جد ومنها قوتهم وقوت أسرهم؟ لماذا الإصرار على طرد الصناع المنجميين التقليديين من حفر قدموا في مسيرة حفرها خلاياهم قطعة قطعة؟

والحقيقة أن القانون يتراجع حتى عن هذه السنوات الخمسة عشر عندما يلغي حق المنجميين في الحصول على تراخيص للعمل ويجعله حكرا على الشركات والمقاولات والمستثمرين ذوي الرساميل الكبيرة والآليات والمعدات التقنية الحديثة ... إضافة إلى وضع شروط وضرائب أخرى لا تخلو من هذا البعد الطبقي الذي يطبع هذا القانون في جل موادهحين يستهدف تعجيز هؤلاء العمال والصناع المنجميين ذوي الإمكانات المحدودة وإزاحتهم بفتح الباب على مصراعيه أمام الرأسمال الكبير رغم عددهم الكبير الذي يشكل أكثر من نصف ساكنة هذه المنطقة المكونة من ستة أقاليم (فجيج، ميدلت، الراشدية، تنغير، زاكورة، بولمان) قتلت تهميشا منذ زمن والآن سال ريق الرأسماليين الأكثر جشعا على ما تحت أرضها من ثروات نفيسة بعدما لم يتركوا فوق سطحها ما ينهب .

ولم يقف جشع واضعي هذا القانون في احتكار المنطقة غير المستغلة وتشريد الصناع المنجميين الذين لازالوا قيد الاشتغال قبل انتهاء المهلة التي نص عليها هذا القانون والمقدرة في خمسة عشرة سنة غير قابلة للتجديد، بل تجاوزها بالإشارة في إحدى مواده إلى إمكانية منح رخصة لشركة أو مقاولة في مكان سبق للصناع التقليديين أن اشتغلوا به وفقا لنص تنظيمي تصدره الإدارة كما جاء في نص المادة. وكذلك من حيث المواد المعدنية الموجودة بالمنطقة لا يعتبر نشاطا منجميا بهذا القانونسوى استخراج الرصاص والزنك والبارتين فقط، ليتم إقصاء مواد أخرى كالنحاس، الذي سبق للوزارة أن رخصت لبعض المقاولين بالتنقيب عنه بالمنطقة لكن رفض الساكنة حال دون ذلك [منطقة بوجراد مثلا] والكربون ولاروزيت وأنواع أخرى توجد بالمنطقة كالمستحتات والأحجار الكريمة والنيازك وغير ذلك مما أقرته الظهائر السابقة {1.60.019و 33.13} وهي كلها أنواع تعيش من جمعها أسر عديدة بالجنوب الشرقي للبلاد.

إن هذا القانون تسير جميع نقاطه في اتجاه واحد هو خوصصة هذا القطاع وتصفية حق الصناع المنجميين التقليديين وتحويلهم إلى عمال أجراء عند اللوبي المسيطر على قطاع المناجم بالمغرب، سواء بحرمانهم المباشر من الرخص التي صارت كما ينص القانون تمنح للمستثمرين الذين تقدموا بأحسن العروض في إطار الإعلانات العمومية عن المنافسة التي تصدرها الإدارة المكلفة بالمعادن وذلك بعد تقديم مبلغ حق الولوج والأتاوى المفروضة على الإستخراج.

إن هذا القانون تسير جميع نقاطه في اتجاه واحد هو خوصصة هذا القطاع وتصفية حق الصناع المنجميين التقليديين وتحويلهم إلى عمال أجراء

وعلى أرض الواقع يتضح هذا البعد الطبقي بشكل أوضح، فبعدما تم الإعلان عن أنه قد تم التوقف عن منح التراخيص فقد تبين أن الأمر لا يعني إلا هؤلاء الفقراء ذوي الإمكانات المحدودة فلا تزال الرخص تمنح للبورجوازيين والمحتكرين للقطاع في مختلف بلدات المنطقة دون غيرهم. ورغم أن القانون يؤكد على إحياء صندوق الإغاثة لمساعدة العمال المنجميين التقليدين وتشجيعهم وتحمل نفقات التأمين ... لا يزال العمال المنجميون محرومون من كافة حقوقهم، بل ومنهم من قضى بالمناجم حياته كلها ليستقبل الشيخوخة بخفي حنين.

ورغم أن القانون يقر في أكثر من موضع، المهام المنوطة بمركزية الكاديطاف والتي ينبغي لها أن تشرف على الإنتاج المنجمي وتؤطر الصناع التقليديين ولا سيما تسوق منتوجاتهم، فكما ورد في المادة 22 مثلا أن المركزية " تحتفظ بحق احتكار جمع كل من الرصاص والزنك والبارتين المستخرجة من الاستغلالات المنجمية لتافيلالت وفجيج: شراؤها وإيداعها وتخزينها ونقلها وبيعها، وبكلمة تسويقها" لكن هذا الكلام يظل حبرا على ورق ليس الهدف منه غير تنميق لغة النص القانوني والضحك على ذقون الصناع الذين يضطرون لبيع منتوجاتهم بأبخس الأثمان للباطرونا المستحوذين على السوق والذين يفرضون الثمن الذي أرادوه على الصناع المضطرين لبيع محصولهم تحت وطأة الفقر وبمباركة مركزية الكاديطاف CADETAF.

هكذا تتكاثف كل مواد القانون لتؤكد حقيقة واحدة مفادها أن الرأسمال الجشع لا يتردد لحظة واحدة في الزحف على آخر ما تبقى من قوت الجماهير العمالية وخبزها اليومي ولو كان الأمر على حساب جوعها وألمها وجراحها، ومن جهة أخرى إن النظام التبعي لا يتردد قيد أنملة في خدمة هذا الرأسمال وشرعنة جرائمه.

التدبير السياسي الراهن ووقعه على أوضاع المغاربة

سعيد اوحماد

عرف المغرب خلالها أزيد من ستة عقود التي مرت على ما يطلق عليه استقلال البلاد محطات سياسية متعددة تميزت كلها بتعدد وتناوب المخططات والبرامج والشعارات الرامية إلى خلق بلد ذا سيادة ،مستقل في قراراته، متحكم في ثرواته وخيراته وحر في اختياراته الاقتصادية ، بلد ينعم فيه كافة المغاربة بالحرية والحق في الانتفاع من الخيرات الوطنية بشكل يضمن حق التعليم ، الشغل ، السكن اللائق ، خدمات الصحة . . . وقبل هذا وذاك ضمان العيش الكريم في ظل قوانين تؤمن للجميع حق المواطنة دون أدنى تمييز طبقي، عرقي، لغوي أو جنسي.

لقد كان حلم المغاربة الاحرار سواء الذين عملوا على تعطيل دواليب الاستغلال والنهب الاستعمارية لخيرات البلاد لأكثر من عقدين من الزمن من خلال مواجهتهم بالعديد من المناطق للتوسع العسكري الاستعماري بشراسة ولم يتم القضاء على ثوراتهم إلا بفعل قوة الآلة العسكرية للغزاة (الرشاشات ، الدبابات ، الطائرات والغازات السامة ...) وبعد ذلك جاء دور مجموعة من الوطنيين الذين انخرطوا في ظل ظروف تاريخية محلية ودولية خاصة في مسلسل النضال والكفاح من أجل الحرية والاستقلال ، قلت كان حلم هؤلاء جميعا يتمثل في أن ينتفع الشعب بأكمله بثمرات عهد جديد ينسيه فترات الظلم والاستغلال والاستعباد الذي عانى منه لعهود غابرة تعود حتى إلى ما قبل فترة الاستعمار.

وبعد الإعلان عن استقلال البلاد السياسي ، عاش المغاربة من جديد على أمل تحقيق الحلم الذي ضحى من أجله المغاربة الأحرار، حيث عرفت الفترة الممتدة من الستينات إلى يومنا هذا نضالات متعددة من طرف مجموعة من القوى السياسية النقابية الجمعوية والجماهيرية كما انتفضت عدة قبائل بأكملها وتظاهرت الساكنة والجماهير الشعبية في العديد من الجهات بهدف واحد هو رفع الظلم والحيف الذي ظل جاثما على فئات عريضة من الشعب والمتمثل في استمرار التهميش والإقصاء من الانتفاع بخيرات وثمرات عهد "الحرية والاستقلال" . وأسفرت مختلف تلك المحطات النضالية وخاصة خلال فترة سنوات الرصاص عن تسجيل آلاف الشهداء ومجهولي المصير والاعتقالات والأحكام القاسية في حق من استرخصوا أرواحهم ومستقبلهم فداء لوطن ينعم فيه جميع المغاربة بحقوق المواطنة كما هي متعارف عليها دوليا.

وحاليا وبعد أزيد من ستة عقود على توقيع اتفاقية إيكس ليبان ، يحق بل يجب على كل إنسان مغربي غيور على مصير هذا الوطن وعلى مستقبل أبناء الشعب المغربي أن يتساءل أين نحن من الشعارات التي رفعت طيلة ستة عقود الماضية ، وأيضا أن يقف إجلالا لروح من استشهدوا وعرفانا لمن ضحوا حبا لهذا الشعب، ولكن أيضا وهو الأهم أن يقف وقفة تأمل ويمعن وبالتالي يعي بالمصير الذي يجرنا إليه الوضع السياسي الراهن ببلادنا .

علينا جميعا كمغاربة ومهما كانت الاختلافات السياسية، الفكرية ، الثقافية الإقرار قبل تشريح الواقع السياسي المغربي الراهن عبر بسط تجلياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... علينا ان نقر بأن المغرب لم يعش طيلة ستة عقود الماضية أية فترة رخاء أو استقرار سياسي يسمح لجميع المغاربة أن يحسوا أنهم فعلا ينعمون بالطمأنينة على معيشهم اليومي ، على مستقبل أبنائهم وعلى مصير ومستقبل البلاد.

إن الإقرار بالأزمة ليس مزايدة سياسية، أو من باب فكر عدمي جاحد بقدر ما هو نتاج لواقع ملموس تعيشه أغلب فئات الشعب المغربي وتكتوي بناره فئات عريضة من المغاربة هي في تزايد مستمر وسريع . إن الحديث عن الأزمة والمقرون بتشريح مظاهرها هو أساسا لتبيان مدى هول الأوضاع القائمة ، ولمحاولة كشف فيما إذا كانت جميع شرائح المجتمع المغربي تحس وتعي هذا الواقع القاتم أو بالعكس هناك فئة ممن يسبحون ضد التيار ومن ثمة تحديد المسؤولين عما آلت إليه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالبلاد.

إن تجليات الأزمة العامة بالبلاد ظاهرة ومعاشة يكتوي بها حتى أغلب الجاحدين في الأمر . وواقع الأزمة السياسية المغربية هو نتاج تراكمات من الأخطاء الناتجة إما عن سوء تقدير و/أو تدبير أو هي مدبرة حتى.

إن كل ما عرفه المغرب في الماضي وعبر فترات مختلفة ومتقطعة أحيانا من سيناريوهات ومخططات وتجارب سياسية اقتصادية واجتماعية . . . لفرض واقع معين ،أو لتحقيق أهداف باطنية خفية ، بما يصحبها دائما من ألوان الإقصاء أو التراضي أو الاحتواء ، كل ذلك لايزال يقض مضجع المغاربة في الحاضر بل وبحدة. فهناك استمرار عدم التوافق بين الأحزاب السياسية وبين المخزن في شأن تقاسم تدبير الشأن السياسي في البلاد، ديمومة تقديم الدساتير الممنوحة، فبركة وإنتاج أحزاب تبعا للتوازنات المخزنية ، تزوير الانتخابات ، الغلو في الاعتماد على المقاربة الأمنية لردع كل معارض عن طريق الإعتقالات، والمحاكمات الصورية، خنق المنابر الإعلامية بإسكات الاصوات وذلك باستعمال سياسة العصى أو الجزرة ، الغلو في إطلاق المبادرات المخزنية لإلغاء كل ما هو مؤسسي ولأخذ المبادرة من الجمعيات الجادة وذلك من خلال تفريخ مناظرات ، لجان ومجالس ، تعطيل دور المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بإفراغها من كل دور إلا دور تنفيذ التعليمات وتلقي الإشارات، شراء الذمم عبر التغاضي عن الاختلاسات وتشجيع الريع .وإجمالا أصبح المخزن في الوقت الراهن يجمع بين الأساليب الموروثة وتلك التي تنتجها يوميا عبقرية مهندسي ومفكري الطبقات المستفيدة من الواقع سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

ويجدر بنا هنا بعد معرفة نوع التدبير السياسي الذي يطبع الوضع الراهن بالمغرب أن نحاول تقديم تقييم موضوعي للراهن السياسي وذلك من خلال بسط تجلياته ونتائجه على جميع أوجه الحياة العامة للبلاد.

أولا : على المستوى الاقتصادي :

تزايد بشكل خطير الامتثال الكامل لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين ضدا على مصالح الاقتصاد الوطني . ومن أبرز وأخطر تجليات التبعية للدوائر الرأسمالية:

- إغراق خزينة الدولة بالديون الخارجية التي كبلت المغرب وعطلت فرص تحرره الاقتصادي وبالتالي السياسي ما جعله مرهونا بتوصيات بل وأوامر الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا والولايات المتحدة الامريكية.

-الانخراط في مسلسل لامنتهي من الخوصصة لمؤسسات الدولة مع ما يشوب العملية برمتها من سوء التدبير والتقدير عند التفويت وكذا إهدار عائداتها في مجالات غير تنموية بغياب تام لأي حس وطني .

-إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية دون مبرر وذلك تحت ضغط القوى العظمى (اتفاقيات التبادل الحر والصيد البحري نموذجا) ، بل أحيانا فقط لإرضاء دول أخرى بوازع تحقيق مكاسب سياسية معينة في المحافل الدولية.

- فشل سياسة استمالة وجلب الاستثمار الأجنبي نتيجة تعقد المساطر ، وحتى إن تمت في ميادين اقتصادية معينة فبانبطاح مكشوف وعلى حساب مصالح فئات عريضة من الشعب المغربي خاصة في مجال ضرب قانون الشغل وكذلك على حساب خزينة الدولة نتيجة التهرب الضريبي وبالخصوص جراء تهريب الأرباح إلى الخارج ، والأخطر من ذلك أنه لا يستفيد من هذه الاستثمارات الأجنبية من المغاربة إلا زمرة من النافذين الذي يكون الوازع الوطني آخر ما يفكرون فيه.

-لم تستطع الدولة بحكم ارتباطها وخضوعها بل وتبعيتها التامة لاقتصاديات الدول الامبريالية الكبرى التخلص والانفلات من الأزمة العالمية والمالية بالخصوص ،فلم تستطع سن تدابير محلية وطنية كفيلة بالتخفيف من هول تراجع الاقتصاد الوطني الذي يبقى إغلاق المعامل والشركات السمة البارزة له في الوقت الراهن مع ما ينتج من ذلك من كوارث اجتماعية أو على الأقل وضع خطط حمائية ولو ظرفية لتقليص حدة تصريف بلدان المركز لأزماتها على حساب مصالح الشعب المغربي .

- تزايد جشع مجموعة من المحتكرين المغاربة لدواليب الاقتصاد بالمغرب والمستفيدين من مظلة المخزن بشكل ضيق الخناق على فئات واسعة من المقاولات المتوسطة والصغرى بل وحتى على بعض كبار المستثمرين ورجال أعمال كبار لأسباب تتشابك خيوطها يبقى أبرزها معضلة الجمع بين السلطة والمال مما

يتبع في الصفحة 6

تتمة مقال التدبير السياسي الراهن ووقعه على أوضاع المغاربة

يستحيل معه حصول تنافسية شريفة وسليمة في جميع المجالات الاقتصادية. والنتيجة تزايد تمركز الحركة الاقتصادية في يد فئة قليلة من المحتكرين وبالعكس إفلاس العديد من المقاولات التي أغلقت أبوابها مع ما نتج عن ذلك من كوارث اجتماعية.

- إطلاق يد المختلسين الكبار لنهب مؤسسات وأملاك الدولة (الفلاحية ، الصناعية، التجارية، المالية ، الخدماتية والعقارية) الشيء الذي أصاب العديد منها بالشلل فسهل توزيعها وتفويتها لجهات دون أخرى •

- التغاضي عن تهريب الأموال وإيداعها في الأبناك الغربية مما يحرم الاقتصاد الوطني من فرص الاستثمار المحلي وتحريك عجلة النمو المعطلة.

ثانيا : على المستوى الاجتماعي:

استفحلت الأزمة الاجتماعية التي أصابت فئات عريضة من الشعب المغربي بحيث تأثرت جميع الميادين الاجتماعية من التراجع الاقتصادي للبلاد وتزايدت حدة ضغط اللوبيات المفترسة التي استحوذت على أغلب الخيرات الوطنية (الثروات الفلاحية ، الغابوية ، المائية، الحيوانية ، المعدنية ، العقارية ، . . .) بتغطية ومباركة من قنوات مخزنية مختلفة . ومست هذه الأزمة القدرة الشرائية جراء ارتفاع الأسعار ، وأثقلت الضرائب كاهل المواطنين كأشخاص أو كمقاولات وشركات. ووصلت أرقام البطالة أرقاما قياسية جراء تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي أو الإغلاق الاضطراري أو القسري نتيجة المنافسة الغير الشريفة للشركات وبالتالي تشريد العمال . أما التعليم الذي يعول عليه كرافعة أولى في كل استراتيجية تروم التنمية والتقدم فقد نال الحظ الوافر من التهميش والتبضيع ما دام في رأي القائمين على أمور البلاد مجال غير منتج ، مثله في ذلك مثل ميدان الصحة وبالتالي الأولى رفع يد الدولة عنهما لصالح القطاع الخاص مما تسبب في نهب واستنزاف جيوب المواطنين من جهة دون تحقيق النتائج المرجوة بدليل استقرار مؤشر الأمية وتفشي الأمراض بل وتفشي أوبئة كانت قد انقرضت مثل الجدام وارتفاع حالات السل الشيء الذي أسفر عن احتلال المغرب للمراتب الأخيرة في مجال التربية والتعليم والصحة . أما جانب السكن فلم ينجو هو الآخر من جشع وتهافت ذوي النفوذ حيث يتم يوميا السطو على أجود الأراضي بطرق يشوبها التزوير والسطو والقوة بمباركة جميع الجهات التي تدور في فلك المخزن. لم تعد أراضي الدولة ، والجموع ،أو حتى أراضي الخواص في مأمن من المنعشين العقاريين الكبار . ونتيجة لذلك تتشرد يوميا أسر بأكملها ، وتغرق فئات عريضة من المواطنين تحت رحمة / قبضة ديون الأبناك ، بل أن فئات واسعة سواء في المدن أو البوادي تعيش في ظروف سكن غير لائقة •

أما أخطر مظاهر التدبير السياسي الارتجالي للبلاد على المستوى الاجتماعي فيتضح من خلال الظواهر الاجتماعية التي بدأت تهدد الحاضر والمستقبل للإنسان المغربي كانتشار المخدرات بشكل خطير لدرجة أن أعداد كبيرة من الشباب قد ضاع مستقبلهم وخاصة من الذين يعانون من البطالة ، وهذا ما جعل الجميع في غير مأمن من الانحرافات والعنف بجميع أشكاله بدليل ارتفاع مستوى الجريمة. أما ظاهرة الهجرة السرية بالرغم من معرفة الشباب لضآلة فرص النجاة من أمواج البحر فقد بدأت تسجل أرقاما مهولة وذلك بسبب رغبة الشباب إناثا وذكورا إيجاد موطئ قدم في عالم آخر يعترف لهم بالحق في العيش الكريم . زد على ذلك ما بدأ يؤرق مضجع المغاربة من قبيل استفحال ظاهرة الرشوة والزبونية والمحسوبية في جميع مستويات الحياة العامة ناهيك عن تزايد الجريمة المنظمة التي تحركها المافيات المحلية •

ثالثا : على المستوى السياسي :

وبناء على ما سبق فإن مظاهر الأزمة الاقتصادية وما نتج عنها من كوارث اجتماعية ما هي إلا نتائج ، لطبيعة التدبير السياسي لشؤون البلاد طيلة عقود . ومن أبرز مميزات هذا التدبير :

- انفراد المخزن بتدبير الملفات المصيرية للبلاد ، وحتى وإن اضطر أحيانا إلى إشراك " الفرقاء السياسيين " فمن باب ضبط التوازنات فقط أو بغرض تمرير قضايا شائكة من شأنها المس "بالسلم الاجتماعي" أو أحيانا عديدة فقط للاستهلاك الإعلامي ليس إلا.

- المساهمة والتشجيع على تفريخ الأحزاب والنقابات والجمعيات لإفراغ الحياة العامة من كل عمل جاد مما نتج عنه تشتيت المشهد السياسي بالبلاد مع ما صاحب ذلك من استفحال آفة الريع المشجعة على تزايد المبادرات الوصولية وتنامي الحسابات الشخصية ضدا على مصالح الطبقات الشعبية•

- تنامي سياسة الاجهاز على الحريات والحقوق بذرائع وهمية في غفلة أو بمباركة من الكيانات السياسية والنقابية في أغلب الأحيان وذلك ضدا على مصالح الطبقات الفقيرة والمتوسطة وهو الأمر الذي أسفر عن نفور أكثر من 80% من المغاربة من العمل السياسي (باعتماد نتائج نسب المشاركة في الانتخابات) وكذا من العمل النقابي بنسب تفوق ذلك بكثير وذلك بسبب تخليها عن أدوارها في الدفاع عن مصالح المواطنين ضدا على سياسة التراجعات التي مست حقوق ومكاسب العمال والموظفين وعموم الكادحين•

- الاحتكار المتزايد من طرف المخزن لتدبير شؤون مجموعة من المجالات عبر لجن ومجالس وهيئات خاصة لتدبير ملفات بعينها وغالبا ما تتشكل من أشخاص دون سواهم•

- تمادي المخزن في التدخل في مجريات الانتخابات لصنع خرائط سياسية على المقاس بشهادة وقبول الأمر الواقع من قبل جميع الفرقاء السياسيين المشاركين في " المسلسلات الديمقراطية " ، وهو الوضع الذي فبرك مختلف المجالس الجماعية ، الجهوية التي تمخض عنها خلق دويلات داخل الدولة . ونفس التدبير مس تشكيل الغرفتين التشريعيتين والحقائب الوزارية في كل المحطات الانتخابية والتعديلات الحكومية حتى غدا جميع الساسة يتهافتون على الحقائب والمناصب بعيدا عن هموم ومصالح الشعب.

- تطويع كافة الأحزاب لتلبية نداء الوطن كلما استنجد بها المخزن في ملف من الملفات الشائكة ، وهذا لا يتيسر بطبيعة الحال إلا من خلال دعم المخزن للزعامات السياسية والنقابية فضلا عن دعمه لها في محاربة كل الأصوات الداخلية المطالبة بالديمقراطية الداخلية وبشتى الوسائل والدسائس.

رابعا : المقاربة الأمنية لضمان الاستقرار:

ظلت المعارضة للسياسات القائمة في المغرب حاضرة منذ أواخر الخمسينات ، ولم يكن المخزن يتجاوزها إلا باعتماد مقاربة أمنية مبنية على إسكات الأصوات المعارضة أكانت أشخاصا أو جماعات وبشتى الطرق . والتاريخ حافل بسجلات الاعتقالات والمحاكمات والاختطافات والاختفاءات القسرية . . . ورغم خطاب المصالحة ، جبر الضرر أو القطع مع الماضي فالمغرب لا زال في الوقت الراهن يعتمد المقاربة الأمنية وبشكل لم يسبق له مثيل لمواجهة الأصوات والأقلام والجمعيات والأحزاب المناهضة للتوجهات الرسمية والتي تصطف بجانب حق المواطنين في المطالبة بالعيش الكريم .ولعل أبرز تجليات المقاربة الأمنية في السنوات الأخيرة ما يقع من قمع مفرط للوقفات الاحتجاجية التي يقوم بها المعطلون ، العمال ، الموظفون ، الانتفاضات السكانية بمجموعة من المناطق على رأسها الريف ، بل وحتى الوقفات التضامنية من لدن الجمعيات الحقوقية والرامية إلى دفع المسؤولين إلى احترام الحقوق والحريات العادلة للمواطنين لم تنجو بدورها من البطش . . . مع ما يرافق ذلك من كسر عظام المحتجين ، اعتقالات عشوائية ومحاكمات صورية تنتهي غالبا بأحكام ثقيلة في حق كل من يعارض ويناهض السياسات المخزنية. ولعل أبرز تجليات المقاربة الامنية للتدبير السياسي ببلادنا الزيادة في عدد مختلف قوات الأمن بشكل لم يسبق له مثيل وأيضا وبالأساس التركيز على حماية المنظومة المخزنية على حساب خدمة وحماية المواطنين والسهر على طمأنينتهم من هول الفساد والجريمة والمخدرات •

> انفراد المخزن بتدبير الملفات المصيرية للبلاد ، وحتى وإن اضطر أحيانا إلى إشراك " الفرقاء السياسيين " فمن باب ضبط التوازنات فقط أو بغرض تمرير قضايا شائكة

وخلاصة القول وبناء على كل ما بيناه من تجليات التدبير السياسي الارتجالي في جميع الأصعدة ، فإن الوضع السياسي العام بالمغرب يسير في أفق مسدود حيث فشل جميع الإصلاحات المعلنة لكون أغلبها عبارة عن شعارات جوفاء غير قابلة للقياس ولا للتقويم ما يجعلها فقط برامج وحلقات للاستهلاك الداخلي والخارجي . ولا أدل على ما نقول من غياب أي تتبع أو تقييم وبالتالي انعدام ربطها بالمحاسبة ولما لا المساءلة والنتيجة هي مضيعة للوقت والمال العام كأننا في مقابلات رياضية حبية لا تهم النتائج ولو كانت حتى سلبية أو قاسية•

بالوضع الذي وصله المغرب اليوم يكون جميع من تناوب على تدبير شؤون البلاد طيلة هذه العقود مشاركا في كل ما حل بالمغاربة من ظواهر اجتماعية مقلقة كانتشار البطالة بسبب تراجع النمو الاقتصادي وما نتج عنها من تعاطي الشباب للمخدرات ، انتشار الجريمة بشكل غير مسبوق ثم تزايد حالات الانتحار المباشر أو عبر المغامرة في البحر ، تفشي الأمراض لتراجع الخدمات الصحية بسبب تخلي الدولة عن دورها في هذا الجانب، تقهقر المستوى الدراسي للمغاربة نتيجة تبضيع التعليم وتضبيع خريجيه عبر المناهج والطرق المتبعة، معاناة فئات عريضة من المجتمع من السكن غير اللائق (

قرن بعد استحواذ الاستعمار على أجود أراضي القبائل , المخزن يحاول الاستيلاء على ما تبقى من أراضي الجموع

يخصص هذا العدد من جريدة النهج الديمقراطي ملفه لقضية الأرض.

فإذا كانت مختلف المافيات العقارية قد استولت على الأراض المحيطة بالمدن، وشردت أهلها، وزجت بهم في كاريانيات صفيحية تنعدم فيها أبسط ظروف العيش الكريم، وأبسط حقوق المواطنة، فان الدولة ومن ورائها تحاول اليوم تشريد ملايين من ساكنة المغرب "العميق" من ما تبقى لها من الأراضي (المزروعة، أو المخصصة للرعي، والغابات...).

تستهدف هذه "الغزوات" المخزنية بالأساس أراضي الأمازيغ، مما دفع سكان هذه المناطق (خصوصا بمنطقة سوس)، إلى خلق أشكال تنظيمية من أجل الدفاع عن حقوقهم التاريخية المشروعية. ففي هذا الإطار، تم تأسيس "تنسيقية أكال للدفاع حق الساكنة في الأرض والثروة"، لمواجهة سياسة النهب هذه، مدعمة في ذلك من طرف أحرار وحرائر هذا الوطن

تنسيقية آكال ترفض قانون المراعي

تحية المجد والخلود للشهداء والمعتقلين في سبيل قضية الأرض والهوية، ومن أجل التحرر الفردي والجماعي لشعبنا الأبي.

بعد سنة من النضال المتواصل، تأتي هذه المسيرة الوطنية السلمية التي تنظمها التنظيمات والتنسيقيات الحقوقية والتنموية والثقافية والمهنية المنضوية تحت لواء "**تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة**"، والتي لبت ندائها جماهير

الشعب المغربي، اليوم08 دجنبر 2019 ،احتجاجا على تمادي المخزن المغربي في سياسته الرامية إلى تهميش وتفقير،المناطق القروية التي صنفها منذ عقود ضمن المغرب الغير النافع، في تكريس واضح لسياسات التمييز الممنهج ضدها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، لتحقيق مخططه الرامي إلى محو بنياتها السوسيوثقافية الحضارية والتاريخية. تتضح معالم هذه السياسات في ما ينفذ على أرض الواقع، من تجريد للساكنة من أراضيها بناءا على قوانين عسكرية استعمارية، وما يسمى بالتحفيظ الجماعي، واستباحتها لمافيات الريع الرعوي المدعومة من مشايخ البيترودولار الخليجية، التي فصل على مقاسها ما يسمى بقانون للمراعي 13.113، والذي يرمي إلى شرعنة استنزاف هذه المافيات للغطاء النباتي للعديد من المناطق، وتقديمها للرأي العام في صورة الرعاة الرحل، رغم انتهاكاتها لحرمات الساكنة في أمنها وأملاكها وموارد عيشها، عبر أفعال لا تصدر إلا عن ميليشيات مؤطرة، كالتهديد بالأسلحة البيضاء ونعث الساكنة بألفاظ لا أخلاقية وعنصرية، وقد سجل في هذا الصدد وقوع قتيلين وعديد من ضحايا التعنيف والاغتصاب دون ذكر الخسائر المادية، أمام أنظار السلطات الأمنية التي ترفض التدخل لفرض القانون وحماية الساكنة المحلية، على غرار ما يحدث حاليا بمنطقة إيدوسكا وأيت عبلا، والعديد من المناطق

التي خرجت للاحتجاج ضد حرمانها من حقها الدستوري في الحماية الأمنية.

كما يحاول المخزن المغربي فرض الطابع الغابوي على أراضي الساكنة الأصلية بطرق تدليسية مفضوحة، من قبيل إغراقها بجحافل الخنزير البري والذئاب والزواحف السامة، وتسييج الدواوير والأراضي، في محاولة للإلتفاف على حق الساكنة في ملكيتها لأراضيها ومواردها الطبيعية والباطنية والسطحية، وعلى رأسها شجر أركان والمياه، مع خلق تنظيمات تعاونية وجمعوية صورية – البيمهنيات – تفرض على الساكنة، للسطو على تلك الموارد

قصد تمكين جهات نافذة من التمكن من احتكارها.

وفي سياق السياسات التنموية، لا يخفى على الجميع ما يسود جميع القطاعات الاقتصادية دون استثناء، من سلب ونهب للثروات وسوء تدبير للموارد، وابتزاز وإنهاك للقدرة الشرائية للطبقة المستضعفة، وقطاع المهنيين والتجار بكافة مستوياتهم بغية إرغامهم على تحمل تبعات فشل السياسات العمومية المتبعة، والتي أفقرت الشعب ولم تكن سوى في صالح جيوب النخب الوارثة لسلطة القرار عن الاحتلال الفرنسي ببلادنا

إن ما ينفذ اليوم من نزع للأراضي، وتخريب للموروث البيئي ونهب للثروات الطبيعية كما سبق تفصيله، وكذا فرض العزلة التامة وتغييب للبنيات التحتية الأساسية العامة، وعلى رأسها الصحة والتعليم والشغل، ومنع المواطنين القرويين من رخص البناء، ليس سوى مخططا واضحا جوهره جريمة التهجير القسري، عن سبق إصرار ترتكب في حق الساكنة الأمازيغية الأصلية، من طرف النظام المخزني الذي سخر من أجلها إدارات صورية مختلفة ك: ما يسمى بالمندوبية السامية للمياه والغابات، بمباركة من الأحزاب السياسية المخزنية،

وما ينبثق عنها من مؤسسات تشريعية وتنفيذية، ليس لها أي إلمام بالمشاكل الحقيقية للشعب، بل كل همها رهن أراضي الساكنة الأصلية لدى المانحين الدوليين، لإغراق بلادنا في مزيد من القروض، وإدلال المواطنين بقوانين لا شعبية جائرة.

امام هذا الوضع الكارثي المفروض على مناطقنا، والذي يعطي الحجة القاطعة عن غياب إرادة سياسية حقيقية صادرة عن حس وطني لدى المسؤولين ببلادنا، وتمسكهم بنهج سياسة الآذان الصماء، تجاه المطالب العادلة والشرعية للسكان الاصليين وكل فئات الشعب المغربي، القطاع البيئي والغابوي إلى مجالس منتخبة ديمقراطيا تراعي العرف القبلي كمصدر من مصادر التشريع.

2 – إلغاء الظهائر الاستعمارية السالبة لأراضي السكان الأصليين، وكل ما بني عليها من مراسيم وقوانين، وتعويض المتضررين منها على أساس مبدأ جبر الضرر، ونهج مقاربة تشاركية في التشريع مع القبائل حتى تتلائم مع بنياتها السوسيوثقافية.

3 – ضمان استفادة ساكنة المناطق القبلية من حقها من ناتج استخراج الثروات من أراضيها، وحماية الموروث البيئي وشجرة أركان المحمية من طرف منظمة اليونيسكو ومنظمة البيئة العالمية.

4 – رفض ضم أراضي القبائل وامتداداتها الجغرافية والطبيعية، لما يسمى بالملك الغابوي وتسييجها وتصنيفها كغابات ومحميات ومحصورات.

5 – مطالبة الدولة المغربية بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشعوب الأصلية، والإجابة على توصيات الأمم المتحدة حول التجريد من الأراضي وتهجير الساكنة.

6 – الرفض التام لما يسمى بقانون المراعي 13.113، وعمليات التحفيظ الجماعي، ولاستخدامهما لغرض سلب أراضي الأفراد والقبائل.

7 – التنديد بالمضايقات والمتابعات التي يتعرض لها مناضلو الحق في الارض، والمطالبة بالإفراج الفوري عن جميع معتقلي الكرامة والارض ووقف متابعتهم في كل ربوع الوطن.

8 – المطالبة بإقرار نظام ضريبي عادل منصف لجميع التجار والمهنيين، وتمكينهم من كامل حقوقهم الاجتماعية التي يضمنها الدستور، ووضع حد للمنافسة الغير الشريفة التي تتخبط فيها قطاعاتهم.

9 – دعوة المنتظم الدولي، والمنظمات الحقوقية الوطنية الدولية والجاليات المغربية بالخارج، لمساندة الشعب في نضالاته ضد الحكرة والنهب والتمييز العنصري وكذا التهجير القسري.

10 – تأكيدنا أنه في حالة استمرار تجاهل مطالبنا، وتهرب الحكومة من فتح حوار جدي ومسؤول حولها، فإننا عازمون على خوض أشكال احتجاجية مشروعة غير مسبوقة محليا ووطنيا، ومن ضمنها الدعوة إلى اعتصام وطني مفتوح بالرباط، ونحمل المسؤولين ما سيترتب عنه من تبعات.

عن تنسيقية أكال للدفاع عن حق السكان في الأرض والثروة.

أهم أشكال الملكية السائدة عشية الغزو الاستعماري

(من كتاب التشكيلة الاجتماعية والصراع الطبقي بالمغرب)

1- على مستوى البادية :

أ - الملكية الجماعية للأرض في إطار القبيلة أو في إطار وحدات اجتماعية أصغر من القبيلة.

ب- الملكية الخاصة (العائلية بالأساس).

ت -ملكية مؤسسات دينية (الحبوس).

ث -ملكية الدولة (أراضي الكيش...).

إن الأملاك الجماعية وأملاك الدولة كانت تشكل العنصر الأساسي في قضايا الأرض من ناحية المساحة ومن ناحية الجودة (أراضي السهول الخصبة).

وقد انتشرت الملكية الخاصة، ومنذ القديم في الجبال والسفوح المجاورة (مساحات صغيرة تعتمد السقي بالدرجة الأولى).

2- على المستوى الحضري :

إن الأنشطة الحرفية والصناعية والتجارية كانت مرتبطة بالملكية الخاصة بالدرجة الأولى وبملكية الحبوس وملكية الدولة بالدرجة الثانية.

3 - ملاكي الأراضي الكبار

يمكن تقسيم ملاكي الأراضي الكبار إلى شريحتين رئيسيتين :

أ - ملاكي الأراضي الكبار الذين يملكون أراضي شاسعة، ويؤجرونها مقابل ريع عيني أو نقدي، ويعيشون الرفاهية اعتمادا بالأساس على هذا الريع. إن هؤلاء لا يبذلون أي جهد يذكر في عملية الإنتاج.

ب - ملاكي الأراضي الكبار الذين يدبرون أراضيهم ويسهرون في حدود معينة على عملية الإنتاج.

إذا كان الصراع يدور قبل الحماية بالأساس بين المخزن (المتمثل في مختلف مؤسسات الدولة وعلى رأسها وفي قلبها السلطان وحاشيته)، وبين القبائل (وبين القبائل نفسها حول المراعي والماء)، فإن القبيلة تحمل في طياتها تناقضات وافرازات طبقية (مالكي الأراضي والمواشي بشكل وافر مقابل الفلاحين الفقراء، و الخماسة، والرباعة، والرعاة...).

إن التنظيم الإداري الذي كان سائدا لم يتغير في جوهره إلى حد الآن :

- العاهل أو السلطان.

- ولي العهد وهو المرشح لخلافة السلطان.

- الحكومة المكونة من الوزراء يتقدمهم الصدر الأعظم (أقرب وزير إلى الملك) ثم وزراء مثل وزير البحر، وزير الجيش، وزير المالية...

- العمال

- الباشوات

- القواد

- الشيوخ

إن ظهور ملاكي الأراضي الكبار ونمو مصالحهم تمت تحت رعاية وحماية وتشجيع المخزن، وكان السلطان من أكبر المستفيدين من عملية نهب أراضي الجموع وأراضي الفلاحين المغضوب عليهم. وهذا لم يتم بدون مقاومة الفلاحين المنظمين أساسا في إطار القبيلة.

إن ممثلي السلطة المركزية في البوادي، استغلوا مواقعهم للتنكيل بالمواطنين وقمعهم، وقد سهل هذا الإرهاب عملية الاستيلاء على الأراضي.

»والسلطة السياسية التي كان يمثلها القائد داخل البادية كانت في معظمها سلطة فردية مطلقة تميل في كثير من الأحيان إلى العنف، حيث كان العنف هو عنوان قوة القائد، وقدرته على البطش وقهر أفراد إيالته، وانصياعهم لأوامره، وتقديم واجباتهم بانتظام إلى المخزن «. (البادية المغربية عبر التاريخ ص 74 مساهمة مصطفى فنيتر).

وهذه الممارسات الشاذة كانت تشجع في غالب الأحيان من طرف السلطان. وقد جاء في رسالة السلطان مولاي سليمان إلى العامل عمر بوسته لمحاورة قبيلة عبدة التي ثارت ضد قائدها ابن عبد الصادق: "ومن جار عليه العامل لا يحل له أن يحارب، ولا أن ينتصر على العامل" لقوله (ص) "أدوا الذي عليكم واطلبوا الله الذي لكم" وفي قوله (ص): "إن ضربك فاصبر، وإن أخذ مالك فاصبر، وإن شتمك فاصبر..." (نفس المرجع ص76).

وقد شجع السلطان مولاي عبد الرحمن قواد البوادي عندما سطر مبدئين لسياسة الدولة المخزنية تجاه سكان البادية :

- المبدأ الأول - ظلم واحد أخف من ظلم العدد الكثير: ويعنى هدا أن ظلم شخص واحد (ممثل الدولة) لعدة مواطنين أقل ضررا من ظلم المواطنين لهدا الممثل.

- المبدأ الثاني - الرعية أظلم من العمال وقواد البوادي.

وينطلق هدا الموقف من كون الرعية في نظر السلطان تكره الولاة على كل حال.

إن هذه العلاقات المخزنية، سهلت عملية نزع الأراضي من أصحابها الشرعيين لصالح ممثلي السلطة المركزية في البوادي، ولصالح المخزن (الأملاك المخزنية). » وكانت تضاف باستمرار إلى أملاك المخزن أراضي جديدة وبهائم زائدة تأتيه من مصادر بائية شرعية وغير شرعية « (نفس المرجع، مساهمة محمد نجيدي ص 103).

وقد تحدثت بعض المراسلات المخزنية عن هذا النهب مثل » حيازة بقر من بني مطير للجانب العالي بالله«، وموافقة السلطان مولاي الحسن على مقترح محتسب مراكش المتعلق »بشراء جنانين من الأملاك المعتبرة التي لا ينبغي أن تكون إلا للجانب الشريف... لجانب سيدنا أو لجانب نجله الأعز مولانا عبد العزيز «.

وقد زادت الكلف من تفقير وتهجير القبائل من أراضيها.

وتعني الكلف في مغرب القرن التاسع عشر ضريبة غير دينية تتمثل في تقديم مجهود عضلي أو مادي لفائدة المخزن، وكانت تتميز بالنسبة لسكان البوادي بما يلي :

- الطابع الإلزامي باستثناء الشرفاء، وأصحاب الظهائر، والعساكر والمحميين من طرف القوى الأجنبية.

- التعدد والتنوع الكبير: أعمال مجانية، كلف مالية، الحركة (بجزم الراء)...الخ

ت- أنواع الكلف :

- التويزة: وتعني العمل الجماعي بدون مقابل، ويعبر أصلا على التعاون، والتضامن والتآزر، إلا أن المستفيد من هذه العملية هو المخزن والملاكون الكبار الذين كانوا يستفيدون من يد عاملة مجانية "وتتم هذه العمليات على أساس أن يقدم فلاحو القبيلة عملهم اليدوي ومحاريثهم ودوابهم، ويقتصر دور المخزن على تقديم البذور فقط، وقد كان هذا الأخير متشددا في الشروط التي يتطلبها إنجاز هذه الكلفة، فقد جاء في رسالة حسنية (السلطان مولاي الحسن) إلى احمد اومالك "فكل من أتاك من المكلفين بحرث توائز المخزن بالبقر ذكورا كانت أم إناثا أو بالحمير بقصد الحرث بها فلك حجزها منه ولتأت بها لدار المخزن واقبض على أولئك الواردين بها ومن أتى بالبغال أو الخيل أو الفرسان فاقبلها منه".

يقوم السكان بعمليات الحرث والحصاد والدرس وحمل المحصول إلى أماكن الاختزان، زيادة على أعمال أخرى.

- توفير بعض المواد الأولية بدون مقابل: الخشب، الجير، الجبس، الفحم الخشبي...

- النقل: نقل المواد من مكان إلى مكان آخر (من مدينة إلى مدينة، من موانئ الاستيراد إلى المدن الداخلية...).

- إصلاح الطرق.

- إنجاز بعض البنايات في البوادي (القصبات).

- الكلف المالية: الفروض (مقادير مالية كانت تفرض على "كانون" أو خيمة بالبادية لفائدة المخزن)، المئونة (إطعام العاملين مع المخزن أو تأدية المقابل بالنقود)، السخرة (العمولات التي كانت تقدم لموظفي المخزن من طرف القبائل مقابل عمل لفائدتها).

- الحركة: فزيادة على طابعها العسكري، فلها مفهوم آخر ككلفة كانت تفرض على القبائل في شكل اقتطاع عدد من إمكانياتها البشرية والمادية: تجنيد أبناء القبيلة، وتوفير المئونة الضرورية، وجميع لوازم الحركة، من خيل وبغال وابل وتلاليس...

إن كثرة الكلف، وتجاوزات ممثلي المخزن في فرضها كان يؤدي إلى ردود فعل القبائل تختلف من منطقة إلى أخرى

ث- آثار الكلف:

إن كثرة الكلف، وتجاوزات ممثلي المخزن في فرضها كان يؤدي إلى ردود فعل القبائل تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن قبيلة إلى أخرى، حسب التماسك الداخلي، وموازن القوة: فمن الرفض والمقاومة إلى الفرار والتخلي عن الأرض.

تقول فاطمة العساوي في مساهمتها (البادية المغربية عبر التاريخ) : ... »يتزامن الامتناع مع ظاهرة "الفرار" من القبيلة، حيث نجد أن هناك عددا من سكان البوادي كان يفضل مغادرة أرضه، رغم ما تعنيه بالنسبة له على مواجهة الكلفة المخزنية... وكان يلتجأ البعض إلى الدخول في الحماية الفردية الأجنبية. فقد كتب أحد ممثلي المخزن " فمنهم من لزمه واجبه جمل ولما طالبهم المخزن بذلك امتنعوا وفر كثير من الناس وتعلقوا بالحمايات ولا زال الأمر في ازدياد" (مايو 1889)«.

الخلاصة

- إن الملكية الجماعية للأرض هي السائدة أصلا، خصوصا في السهول الخصبة.

- إن السكان في البوادي كانوا منظمين أساسا في إطار القبيلة.

- كان المخزن يتعامل أساسا مع القبيلة وليس مع الأفراد.

- إن الأملاك المخزنية والأملاك الخاصة ظهرت وتوسعت في إطار عملية النهب والقمع التي نتج عنها تشريد أصحاب الأرض الأصليين.

- ازدهرت طبقة الملاكين الكبار، وتعاظم نفوذها تحت رعاية وحماية المخزن، وهذا على حساب جل سكان البادية.

- إن الوسائل والأساليب المستعملة في الإنتاج الفلاحي تبقى عتيقة، خلافا للتحولات الهائلة التي تعرفها أروبا : الحرث بالبهائم، والمحراث الخشبي، الحصاد بالمنجل، و"الدرس" بالبهائم... والاعتماد على الفلاحة البورية بالأساس.

وكان يرتكز النشاط الفلاحي أساسا على إنتاج الحبوب، والزيتون، وتربية المواشي (وقد كانت أغلب القبائل تعتمد إنتاج الحبوب وتربية المواشي في آن واحد).

- انعدام العمل المأجور في البادية.

سوس وحرب المخزن الضروس

حمو حسناوي

مر عام ورغم كل صراخ سوس الكبير لم تحرك الدولة ساكنا لوقف ما يتعرض له من شتى أنواع التنكيل والحرب بشتى أسلحة التحايل والخديعة، والتي تمارسها مؤسساتها بدءا بتجريد ساكنته من أراضيها على يد المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، لتأتي بعدها سياسات وزارة الفلاحة لمسح مسرح الجريمة بمخططات جهنمية تهدف لطمس معالم منطقة سوس وتكرس فيها الطابع الغابوي خارج القانون وبقانون القوة، فبدأت هذه الوزارة بمخطط المغرب الأخضر حيث حاولت غرس آلاف القرائن الغابوية بالمنطقة، وكرست فيدراليات بيمهنية لتمثيل الساكنة بصيغة غير قانونية تدور حول فلك الحزب الوصي على هذه الوزارة للسيطرة على محاصيل شجر اركان بشكل اقطاعي لا يراعي حقوق الساكنة ولا ملكيتها لأراضيها، وها هي تجر الساكنة حاليا لما يسمى التحفيظ الجماعي بالإتفاق مع المحافظة العقارية وبطرق إلتوائية بلغت حد إجبار الساكنة وفق وثائق متداولة على توقيع إشهادات فارغة كشيكات على بياض لكي تسد الطريق أمامهم عن أي تعرضات على ما سترتكبه من ممارسات، لتكرس بذلك وتشرعن ما أسلفت المندوبية السامية للمياه والغابات من ترامي على أراضيهم بحجة القانون والتحفيظ، اضافة إلى تمرير تشريع جديد يسمح بالتصرف في أراضي الجموع والسلاليات وتفويثها للخواص، ودون أن ننسى أن كل هذا سبقته شرعنة استباحة أراضي الساكنة من طرف الدولة بإعطاء الضوء الأخضر لمافيات الرعي الريعي بآلاف قطعان الإبل والأغنام وبقانون فصل على المقاس لهذا الغرض، في سابقة من نوعها لنشر الرعب بعد ما ارتكبته وترتكبه هذه المافيات من انتهاك لحرمات الأراضي والإعتداء على الساكنة بالضرب والتهديد والقتل والإغتصاب ودون تدخل السلطات، وهو ما يعزز الطرح بأن ما يحدث في سوس ليس طبيعيا، بقدر ما يرقى ليكون سياسات تمييزية عنصرية ممنهجة لتهجير الساكنة قسرا بضرب كل مقومات عيشها وممتلكاتها، بل والخطير أن المواطنين هناك بدأو يحسون أن الدولة لم تعد تلتزم بضمان حقهم في الأمن، إن لم نقل أنها تقف إلى جانب المهاجمين وتحاول تصوير الوضع بأنه صراع بين الرحل الصحراويين العرب وأمازيغ سوس، وهو طرح تغليطي للرأي العام بإعتبار أن تاريخ الترحال في سوس لم يسجل تعامل الساكنة المحلية مع الرعاة من منطلق عرقي، فطالما سمحت القبائل في سوس للرعاة الرحل ومن كل المناطق باستغلال أراضيها للرعي وفق الأعراف، ولم يسجل في السابق أن المنطقة عاشت هذا النوع من الفوضاوية والأساليب المافياوية، بل أن الرحل وعلى مر تاريخهم لا يملكون حتى هذا الكم الهائل من آلاف القطعان وسيارات الدفع الرباعي التي ترافقها، ولا يملكون في الأصل مبالغ تؤهلهم لكسبها، مما يؤكد أنها استثمارات واضحة لم تشهد لها المنطقة سابقة من قبل، وما يعزز طرحنا هذا هو أولا الإتفاق الذي وقعته وزارة الفلاحة مع قطر، بالإضافة الى أن الكسابة الرحل الصحراويين أنفسهم مازالوا يحتجون إلى حدود الساعة على عدم تنفيذ الوعود المقدمة لهم من طرف وزارة الفلاحة بإحداث مراعي في مناطقهم، وهو ما يطرح السؤال حول الجهة التي تحمي هذه المافيات التي تعلو فوق القانون بممارساتها.

إن قضية سوس التي تحاول الدولة إلباسها لباس الصراع العرقي، تذكرنا بقضية مزاب بالجزائر وأحداثها، وهي النسخة التي تنطبق على ما يقع في سوس حاليا سواء بترويج الدولة لأسطوانة الصراع العرقي، ومن حيث استخدام (عرب الصحراء) أو الشعانبة في مزاب لتزكية الطرح، وكذا من حيث استباحة أراضي وأملاك الساكنة الأصلية، وحتى في وقوف الأمن إلى جانب المعتدي أو بقاءه في حياد سلبي في أحسن حال، والنتيجة في سوس نهاية المطاف لن تكون إلا كما كانت في مزاب بانتفاضة للساكنة لحماية أملاكهم وأرواحهم، وهو ماحذرت منه الساكنة والمجتمع المدني الممثل لها في عدة بيانات، ويستغرب أن السلطات لم تأخذ تحذيراتهم على محمل الجد، وها نحن نشهد أن ساكنة بعض المناطق تتحرك في هذا الاتجاه بعد إحساسها أنها خارج حماية المؤسسات المعنية للدولة.

إن لجوء ساكنة سوس الكبير وباقي المناطق المتضررة للخروج في مسيرات بالدار البيضاء وليس أكادير وهي عاصمة سوس، مرده تنوير الرأي العام بقضية الأرض بسوس الكبير والمغرب عامة، لأن مواطنها الأصلية المهمشة لا تصل رسائلها إلى المركز ولا تعطي أي صدى وحتى في حال على صوتها تحرف مضامينها من طرف جهات معينة لتكون وبالا عليها بعد تعمد تغليط الرأي العام، ولذلك وتفاديا لهذا التحريف وترفعا عن تكريس ما تريده هذه الأطراف منذ البداية لربط حراك الأرض بمنطقة جغرافية وعرق محددين، تقرر الخروج في المركز الحالي إلى حين تبني النظرية الجديدة بإعتبار سوس مركز المغرب بعد انتشاله من التهميش وربطه بقطار التنمية.

وهذا الخروج نجح في ايصال الرسالة بوضوح الى كل المغاربة وكذا إلى كل الجهات المعنية دون وساطة، وضرب عرض الحائط نظرية المؤامرة بانضمام كم هائل من اطياف الشعب المغربي ومنظمات ونقابات لمساندة الحراك إضافة إلى انضمام مناطق متضررة في الغرب كالقنيطرة في مسيرة الرباط، وهو ما يثبت أن قضية الأرض تهم كل المغاربة ويستحيل ربطها بالعرقية والأسطوانات المشروخة، وأن ما يختلف فقط هو الأساليب التي يمارس بها تجريد الساكنة من أراضيها ، الأمر الذي يؤكد أن الإسترسال في هذه السياسات الأحادية دون تقديم حلول واقعية لما تعانيه الساكنة جراء قضية الأرض، لن تستقيم معه أية تنمية في هذا الوطن بل إن هذه القضية في الأصل هي أساس السلم الاجتماعي، ولا حل أمام المسؤولين سوى الرجوع إلى مقاربة تشاركية حقيقية تراعي البنيات السوسيو ثقافية للشعب، وتشركه في رسم المخططات التنموية بعد ضمان موافقته الحرة المسبقة والمستنيرة قبل تنزيلها، وإعادة الاعتبار لأعرافه المرتبطة بالأرض واعتمادها كمصدر من مصادر التشريع، وكذا تأسيس مجلس وطني لنواب أراضي الجموع والسلاليات تكون له فروع اقليمية وينتخب بطريقة ديمقراطية تحترم إرادة الساكنة، وهذا بعد لجم سياسة المندوبية السامية للمياه والغابات وتحويلها لمؤسسة حماية ومراقبة للغابات عوض أن تبقى كما تنصب نفسها كمؤسسة مالكة للأراضي التي تجرد منها الساكنة مع ضرورة إعادة هذه الأراضي لأصحابها الأصليين سواء كانوا أفرادا أو جماعات.

قراءة نقدية في التجربة التنظيمية والسياسية لليسار الراديكالي: من "إلى الأمام" إلى النهج الديمقراطي (2)

حسن الصعيب

3) إستراتيجية الثورة

حددت منظمة "إلى الأمام" إستراتيجيتها الثورية من خلال ما سمته "بالانطلاقة الثورية"على ضوء تحليل القوى المتواجدة بالمغرب والنضالات الهامة للطبقة العاملة وشبه البروليتاريا في المدن والبوادي خلال السنوات الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار إستراتيجية الإمبريالية في منطقة البحر المتوسط، وبتنسيق مع الشعب العربي في موريتانيا ووادي الذهب والساقية الحمراء، وبالاعتماد على النضالات العظيمة التي ستتمخض عنها طاقات الشعب الإسباني الثوري، إذ أن احتلال المدن والجزر المغربية التي تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط من طرف الإمبريالية الإسبانية وكذلك تدعيم المطارات العسكرية في جنوب لإسبانيا من طرف الإمبريالية الأمريكية تضع وحدة جدلية بين الكفاحات الثورية للشعبين المغربي والإسباني.

كما اقترحت إستراتيجية "حرب شعبية طويلة الأمد في الشرق والغرب عند احتمال التدخل الإمبريالي ضد الانطلاقة الثورية في المغرب.

4) التنظيم الثوري

أما كيف ستترجم تنظيميا "إستراتيجية الانطلاقة الثورية" فقد حددتها منظمة"إلى الأمام" على المستوى الجماهيري والشعبي من خلال بناء لجن هياكل النضال الشعبي العمالية، في خضم المعارك الجماهيرية، وفي المعامل والمناجم والضيعات الكبيرة ، ومجموعات النضال الشعبي في البوادي والأحياء الشعبية،وكان من مهام هذه المجموعات هوتدعيم قوتها في كل نضال ملموس ضد الأوليغارشيا الكومبرادور وجهازها القمعي، وضد منفذي أوامرها وضد الإمبريالية مرحلة بمرحلة، بتعلم استعمال طرق النضال الجماهيري والحرب الشعبية سواء في المدن أو البوادي، وفي المناجم ، باعتبارها تشكل القوة الضاربة من أجل عزل العدو وتسديد الضربات إليه كلما أمكن. وفي إطار هذه اللجان الشعبية ، يجب العمل على فرز الطلائع الثورية ليشكلوا القوة الضاربة في الحزب البروليتاري الثوري وفي قيادته الجماعية وأداته التنسيقية، ومع تطور المسيرة الثورية ، تصبح هذه اللجان نفسها أداة التحرر والاستيلاء على الحكم وإقامة السلطة الثورية وتقويتها، سلطة الديكتاتورية الديمقراطية الثورية للعمال والفلاحين الفقراء.

أما على المستوى الحزبي فقد تم تحديد هيكلته على الشكل التالي:

أ-الاعتماد على التطبيق العملي لمبدأ المركزية الديمقراطية

وهذا يعني التحضير الجماعي والمتمركز من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة، من التطبيق إلى النظرية، ومن النظرية إلى التطبيق وإلى التوجه الإيديولوجي والعملي للتيار الثوري.

ب - الاعتماد على التطبيق الفعلي للامركزية فيما يخص المسؤوليات، إن واجب المناضل هو أن يلتزم بصرامة بمبادئ السرية التامة وبالاختيار الدقيق لمناضلي الحزب على أساس الممارسة النضالية الملموسة وعلى تهيئ الثوريين الذين يكرسون حياتهم وكل مشاغلهم لخدمة الثورة.

إن العادات الليبرالية الموروثة عن منظمات وأحزاب البرجوازية الصغيرة والبرجوازية المنافقة يجب أن تشطب في الحين ودون شفقة.

إن التقدم الجماعي للحزب والمناضلين يتطلب ممارسة مستمرة للنقد والنقد الذاتي ، كما يتطلب اقتلاع كل نزعة فردية، ويتطلب فهما عميقا للإيديولوجية الماركسية-اللينينية في الممارسة.

5) عشرة أشهر من كفاح التنظيم : نقد ونقد ذاتي

بمجرد ما مرت عشرة أشهر على بداية التأسيس ، وشرع أطر منظمة "إلى الأمام" في ترجمة إستراتيجية "الانطلاقة الثورية" وبتنسيق مع مناضلين آخرين منحدرين من تنظيمات أخرى ماركسية-لينينية، خاصة منظمة 23مارس، حتى بدأت الاعتقالات تمس عددا لا بأس به من أطر وقيادي المنظمتين المذكورتين. ففي يونيو من سنة 1971 شملت الاعتقالات مجموعة من المناضلين الماركسيين-اللينينين من منظمتي"إلى الأمام" و"23 مارس" في مراكش (المجموعة33) والذين أطلق سراحهم بعد شهور من السجن، وفي النصف الأول من سنة 1972 تم اعتقال(مجموعة44).في هذه الفترة طرحت أزمة ترجمة خطة إستراتيجية"الانطلاقة الثورية" والخط التنظيمي الموازي لها والمرتكز على مبدأي المركزية الديمقراطية واللامركزية من حيث الانتشار والتوسع، فنتج عن قراءة هذه الوضعية صدور وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم :نقد ونقد ذاتي" وتعتبر أول وثيقة تتناول بالنقد مرحلة التأسيس، بحيث اعتبرت أن الأسباب المباشرة في الاعتقالات تكمن في بنية التنظيم القائمة على اللامركزية المفرطة وعلى المسلكيات الليبرالية وانعدام الانضباط التنظيمي الثوري الحديدي، وبسبب تسرب البوليس إلى التنظيم، وغياب الحدود الفاصلة بين التنظيم الماركسي-اللينيني والتنظيمات الجماهيرية، وباللبرالية المفرطة داخل التنظيم وبتسليم الرفاق أنفسهم للبوليس، وانهيار معنوياتهم في مرحلة التحقيقات وداخل السجن، وبارتباط التنظيم بالحركة الجماهيرية تمثل الضعف الأساسي في انعدام تأطير الحركة الجماهيرية واعتماد التنظيم الأسلوب التحريضي الفوقي كأسلوب أساس دون القيام بالعمل التنظيمي اليومي داخل حركة الجماهير وفي مواقعها الأساسية، وانكماش التنظيم بسبب غياب فهم شروط العمل الثوري تحت القمع والسرية ، وإلى غياب التهيئ السياسي والتنظيمي للعمل في ظل هذه الشروط والمبالغة في تقدير قوة العدو والذي لا يعتمد في تفكيك المنظمات الثورية إلا على وسيلة التعذيب.

> إن واجب المناضل هو أن يلتزم بصرامة بمبادئ السرية التامة وبالاختيار الدقيق لمناضلي الحزب على أساس الممارسة النضالية الملموسة وعلى تهيئ الثوريين الذين يكرسون حياتهم وكل مشاغلهم لخدمة الثورة

أما من حيث الجوهر التنظيمي والسياسي، فقد اعتبرت الوثيقة المذكورة أن جوهر الخط السياسي هو المشكل التنظيمي، إذ أن الضعف الأساسي ظل يكمن على المستوى التنظيمي رغم أن "تقدما هائلا قد تم على مستوى الخط السياسي ذلك التقدم الذي يؤكد نص" حول الإستراتيجية الثورية" وخطتنا" السياسية في هذه المرحلة"، وتم نقد مبدأ اللامركزية الذي ظل يحدد هيكلة التنظيم وأشكال علاقاته المختلفة، لم يكن إلا انعكاسا لخط سياسي يتميز بشكل رئيسي بطابع العفوية.

لقد تم تصور مفهوم"الانطلاقة الثورية" على شكل انتفاضة 1905 الروسية، وكان الهدف من نص "إستراتيجية الثورة وإستراتيجية التنظيم" الصادر في ماي 1971 هو قلب البنية البرجوازية الصغيرة السائدة داخل التنظيم والتجدر داخل الجماهير.

لقد حصلت القطيعة مع حزب التحرر والاشتراكية، بسبب ممارسة بيروقراطية شديدة لجماعة علي يعتة واتخذت هذه القطيعة شكل لا مركزية متطرفة أي فصل العلاقة الجدلية في تنظيم ثوري بين المركزية والديمقراطية التي تسمح بتعزيز مبادرات المناضلين في الوقت الذي تركز وحدة سياسية وايديولوجية متينة ضرورة من أجل تركيز القوى المتقدمة للجماهير في كل مرحلة. كما تم التركيز على طرف من جدلية الجماهير-الحزب، لمواجهة النزعات البرجوازية الصغيرة النخبوية والشبكية، الممتدة داخل التنظيم بفعل تركيبه الطبقي وشروط المرحلة التاريخية التي لا ترى الثورة أو التنظيم إلا عملية تقنية في بناء شبكة من الثوريين المخلصين خارج الكفاح الثوري للجماهير.

فهم الاعتصامات في العراق : مظاهرات، حراك اجتماعي، أم ثورة؟

هوشيار عمر علي (عن حركة التغيير بالعراق)

منذ أكتوبر 2019، والعراق يشهد موجة اخرى من الاعتصامات، التي عمت بغداد وغالبية مدن الجنوب، والتي ما برحت مستمرة دون أن تلوح في الأفق أية بوادر على تراجعها أو انتهائها.

طبيعة هذه الاعتصامات أثارت مخاوف حقيقية لدى مجمل الطبقة السياسية الحاكمة، أما الملفت في هذه الاعتصامات، هو مشاركة فئات المجتمع كافة خلافاً لسابقتها من الاحتجاجات، وربما العامل المشترك الوحيد بين هذه التظاهرات وتلك التي اندلعت في السنوات الماضية، هو مشاهد العنف وقتل المتظاهرين، حيث تجاوز عدد الضحايا لغاية 18 تشرين الثاني 320 قتيل ونحو 15 الف مصاب .

أما مطالب المحتجين فتبدو هذه المرة، أكثر تشدداً وتتجسد في الدعوة الى حل الحكومة والبرلمان وإجراء انتخابات مبكرة، ومكافحة الفساد والبطالة، وتحسين مستوى الخدمات، واستقلالية القضاء وتغيير المفوضية المستقلة للانتخابات، وإنهاء المحاصصة السياسية والاقتصادية، ومنع التدخلات الخارجية وتغيير الدستور.

بتعبير آخر يمكن الجزم بأن الشعب لم يعد يعترف بمؤسسات الحكومة والبرلمان والجهاز القضائي، كقنوات لإيصال مطالبه ومعالجة المشاكل القائمة.

أغلب التحليلات تنظر للاعتصامات الراهنة من نفس منظور السلطة العراقية، التي دأبت كغيرها من الأنظمة الشرق أوسطية على الجزم بوجود أياد خارجية متكالبة وراء سلسلة الاعتصامات كافة، عوضاً عن الاقرار بحقوق الشعب الذي يعاني البطالة وقلة الخدمات والحريات، ويعاني من غياب العدالة الاجتماعية والفساد، والاحتكار السياسي والاقتصادي من قبل الطبقة السياسية.

ان هذا الموضوع يستعرض طبيعة الاعتصامات، من منظور الشعب لا السلطة، والحقيقة هي :

إن الشعب العراقي محق في مطالبه، وينبغي الإصغاء اليه لا التعامل معه معاملة الأعداء، بصرف النظر عن الشخصيات والجهات الداخلية والاقليمية أو الخارجية الداعمة لموجة الاحتجاجات في البلاد.

فلو كانت الحكومات المتعاقبة على سدة الحكم في العراق منذ 2003 وحتى الآن، قد سعت بجد لإرضاء الشعب، وعملت لتكريس حكم القانون وتحقيق العدالة الاجتماعية وتدعيم ركائز الاقتصاد، وخلق فرص عمل متكافئة للجميع، ولو كان نواب البرلمان ممثلين حقيقيين عن ابناء الشعب، ولو لم يستفحل الفساد في مفاصل الدولة كما السرطان، لما اندلعت بلا شك هذه الاعتصامات الغاضبة، فالمعضلات تراكمت واستفحلت في عهد الحكومات السابقة، التي لم تفكر قط بإيجاد حلول ناجعة لها، ولم تكترث يوماً بمصالح الشعب.

احتجاجات العراق هي جزء من موجة احتجاجات تجتاح العديد من دول العالم مثل هونك كونك، شيلي، بيرو، بوليفيا، اكوادور، مصر، لبنان، السودان، الجزائر وغيرها من الدول . تلك الاحتجاجات اندلعت بالضد من غياب العدالة، الفساد، التزوير في الانتخابات ، وتقليص الحريات السياسية، وبالضد من الطبقة السياسية التي فقدت ثقة الجماهير بها معظم تلك الاحتجاجات الناقمة بدأت بمطالب بسيطة ثم اتسع نطاقها لتغدو مطالب سياسية مرونة بالدعوة الى تغيير القيادات والأنظمة السياسية برمتها، أي الاحتجاجات في العراق ليست عزل عن مثيلاتها بالعالم .

إن من الحكمة والحصافة الاصغاء الى الجماهير الناقمة، وتفادي اللجوء الى العنف والتنكيل، لأنه خيار مجرب في السابق وثبت فشله في معالجة المعضلات، رغم تثبيطه الاحتجاجات لبعض الوقت، اذ أن التغيير بات ضرورة ملحة لاسيما بعد تخطي الاعتصامات مجرد تظاهرات ناقمة، لتغدو حراكاً أجتماعياً واسعاً.

ما هو الحراك الاجتماعي؟ وما الفرق بين التظاهرات والحراك الاجتماعي او الثورة؟ كيف اكتسبت الاعتصامات الراهنة في العراق سمة الحراك الاجتماعي؟ وما هي المشاهد اللافتة لهذا الحراك الاجتماعي؟ كيف تعاطت الطبقة السياسية مع الاعتصامات؟

هنا نجيب على كل تلك التساؤلات.

المفاهيم

قبل تحليل الاعتصامات في العراق، ينبغي تعريف تلك المفاهيم باختصار، طبقاً لما هو وارد في عنوان هذا الموضوع، فهم مصطلح الاعتصام، الحراك الاجتماعي، الثورة.

-1الاعتصام: عبارة عن فعل المواجهة او المجابهة مع السلطة، والغاية منه هي المجاهرة بمطالب الشعب، وعرضها على السلطات وأصحاب القرار بغية معالجتها، والاعتصام ينظم تبعاً لطبيعة المطالب ومستوى الدعم الذي تحظى به من قبل فرد واحد او مجموعة أفراد، والاعتصام يعني تقديم او عرض المطالب على السلطة عبر القنوات الرسمية وفي اطار مؤسسات الدولة.

ويبدو واضحاً أن اصحاب القرار في العراق، ينعتون الاعتصامات الراهنة بالمظاهرات، لأن الأخيرة تعني أن الجماهير لاتزال تؤمن بالمؤسسات القائمة، وتعتقد أن مطالبها ستلبى عبر قنوات السلطة.

-2الحراك الاجتماعي: هو مجابهة السلطة وأصحاب القرار في الدولة، من خلال عمل جماعي مشترك، وبمشاركة عدد كبير من الافراد والمنظمات، وعبر التنسيق بين المجموعات المشاركة.

اما خصوصية الحراك الاجتماعي فتتجسد في احتوائه على عناصر الاستمرارية، فهو ليس فورة آنية.

ان ما يميز الحراك الاجتماعي عن الاعتصام من الناحية الجوهرية، هو حدوثه خارج أطر القنوات الرسمية لمؤسسات الدولة، والسبب في ذلك يعود الى اقتناع الجماهير تماماً بإخفاق تلك المؤسسات في معالجة المشاكل، ابان مرحلة الاعتصامات حتى لم تعد تحظى بثقة الشعب.

ففي العراق، هناك اجماع على أن الرئاسات الثلاث، والسلطة القضائية والقوى السياسية كافة، تمثل مصدر المعضلات القائمة، لذا يسعى المشاركون في الحراك الاجتماعي الى تفكيك مجمل تلك المؤسسات السياسية، بعبارة اخرى يمكن القول بأنه لم يعد هناك اي شخص او مؤسسة تحظى بثقة الجماهير.

3 - الثورة : هي نمط محدد لحراك اجتماعي، غايتها تطبيق رؤية معينة، فهي تهدف الى تحقيق التغيير الجذري، وإعادة بناء النظام من جديد، وتحظى بقيادة متينة وانْ بدت غير ذلك في بدايتها، اذ أن تحقيق الانتصار لن يكون يسيراً دون وجود القيادة.

ان معظم الثورات تعتمد العنف لبلوغ اهدافها، والثوار يعتبرون انفسهم اصحاب السلطة الشرعيون او جزءاً من هيكل الدولة، ويسعون للإمساك بزمام السلطة، وصولاً الى تنفيذ رؤيتهم الخاصة .

فرغم هتافات قسم من المشاركين في احتجاجات العراق، ورفعهم لشعارات الثورة، إلا أن ما يجري الآن ليس بالثورة، نظراً لغياب عنصر القيادة والرؤية الخاصة، ذلك أن غاية الاحتجاجات تقتصر على إنهاء النظام السياسي الحالي، وخلع الطبقة السياسية وأصحاب القرار في البلاد، دون طرح بديل سياسي، اقتصادي، اجتماعي وثقافي لشكل نظام الحكم المنشود في العراق.

تحليل الحراك الاجتماعي ضمن الإطار العراقي

الحراك الاجتماعي عبارة عن كفاح مشترك لمكونات عدة، او فئات مستضعفة ومحرومة من الإسهام في السلطة وثروات البلاد، تناضل لإحداث تغيير اجتماعي وسياسي خارج اطر المؤسسات الرسمية للسلطة.

اما أهداف الحراك الاجتماعي، فتتمثل في التصدي للممارسات السلبية للسلطة، الفساد، الاجحاف، غياب الشفافية، احتكار السلطة من قبل طبقة سياسية لم تعد تمثل قطاعاً واسعاً من الشعب.

إن طبيعة الاحتجاجات الراهنة في العراق تجسد هذا التعريف، فالمنطقة الخضراء غدت رمزاً للطبقة السياسية، المختبئة خلف الجدران والتي تقتصر اولوياتها على تعزيز سلطتها وتضخيم ثرواتها، فيما تصم آذانها وتتعامى حيال مطالب الجماهير الناقمة.

فالأفراد المشاركون في هذا الحراك الاجتماعي، يمثلون الطبقات والفئات الاجتماعية كافة، وتتلخص مطالبهم في حل الحكومة والبرلمان ومفوضية الانتخابات، وانهاء المحاصصة السياسية والأقتصادية، وتغيير النظام السياسي وإبعاد رموز السلطة الحاليين عن المشهد السياسي.

ولعل السبب الآخر في تحول الاعتصامات الى حراك اجتماعي، هو غياب المركزية عن آلية تنظيم الحراك الاجتماعي، وافتقاده لعامل القيادة سواء من قبل شخص أو مجموعة اشخاص، وهو أمر يتجلى في العراق بوضوح، ويمثل احد اسباب عجز الحكومة عن إنهاء الاعتصامات. ناهيك عن السقف المرتفع للمطالب الشعبية، الرامية الى إعادة توزيع السلطات والثروات في البلاد، وفقاً لأسس العدالة والمساواة، سيما أن المتظاهرين يطرحون رؤية جديدة بشأن حقوق المواطنة وتغيير القيم.

العطالة بالشهادات تصعد نحو الجبال

محمد ايشو

البطالة في بلدنا العزيز قنبلة موقوفة يجب أن تؤخذ على محمل الجد، وهي سبب رئيسي للقلق الاجتماعي الذي ينمي مشاعر الإحباط والاستياء في نفوس المواطنين، إنها ليست ظاهرة جديدة بل هي بنيوية مع تراجع النظام التربوي والتنوع الضعيف للنسيج الإنتاجي الوطني، ومن ثمة تراجع فرص العمل وهذا لا يشجع الأهل على الاستثمار في تعليم أولادهم.

حملة الشواهد أكثر عرضة للبطالة

معضلة البطالة مرتبطة بالتباين الديمغرافي حيث يدخل عدد أكبر من الشبان سوق الشغل دون عمل، البطالة لم يسلم منها كذاك الذين لم ينهوا دراساتهم أو الذين لم يلجوا المدرسة.

حاولت الحكومات على مستوى الأخبار والأوراق والأقوال والتصريحات والوعود... التصدي للتوتر الاجتماعي عن طريق استحداث وظائف في القطاعين العام والخاص شفهيا، مما جعل الشباب يطالبون تطبيقها عن طريق الاحتجاجات منذ سنوات بالحصول على وظائف في القطاع العام الذي يضمن الاستمرارية، قد تعاني الفئة المعطلة من تراجع حقل التربية والتعليم وعدم ملائمته مع سوق الشغل، بالتالي مظاهرات، احتجاجات في الشارع دون نتيجة، والحكومة تحملت المسؤولية وتتحملها وستتحملها مستقبلا.

لم يسلم أيضا "الجنس اللطيف"

من البطالة رغم قبول أعداد مهمة منهن سنويا في مجالات متنوعة، حيث أن الإناث يمكن أن يقبلن ب 1500 درهم راتبا شهريا أو أقل مع شرط الجودة في العمل والمثابرة والصبر مما جعل الذكور دون عمل، الإناث دون زواج.

"النموذج التنموي" المغربي غير قادر على الاستجابة لمطالب شعبه مما يستوجب على الحكومة إعادة النظر في كثير من الأمور، ولكي لا ننظر إلى تقدم المغرب بطريقة سوداوية محضة فإنه تقدم بعض الشيء إلا أن التقدم لا يرضي كل طموحات المواطنين وخاصة الشباب، فنحن ندعو الدولة إلى بلورة سياسة جديدة مندمجة لنا ومعالجة لمعضلة البطالة بحماس وجدية.

غالبا ما يلجأ العاطلون عن العمل إلى نظام بديل بعد أن يشعروا بالإحباط لعدم إيجاد وظيفة، فاليأس والملل من وعود المسؤولين يدفع الشباب إلى اعتماد قوة عضلاتهم وعرق جبينهم من الأعمال الشاقة قصد العيش من أجل البقاء لا من أجل تحسين ظروف العيش.

في كل خطاب ولقاء ومجلس نسمع من أفواه شبه المسؤولين شعارات رنانة تجعلنا نحلم بمغرب جديد من قبيل:

- اتخاذ تدابير لمحاربة البطالة وتشغيل الشباب في أقرب وقت ممكن.
- تمكين الشباب من الفرص والمؤهلات اللازمة للحد من البطالة.
- فتح باب الثقة والأمل للشباب في المستقبل.

وتبقى البطالة إشكالية أمام الجميع حيث أصبحت الأسر المغربية لا تخلو من معطل أو معطلين بالشواهد في المجال البدوي. أما المجال القروي والحضري حدث لا حرج، فتخريج العاطلين غير ملائم مع طلب سوق العمل مما يذق ناقوس الخطر، لذا يستوجب على الجميع الانخراط في إيجاد الحلول على أضعف القدرات: استفادة العاطلين من مشاريع التنمية البشرية إذا كنا حقا شبابا مغاربة في دولة تراعي حالنا الذي يقطع الشرايين في القلوب، لخلق مقاولات تحد من المعضلة حيث إن الشباب يقبل بأي عرض من المؤسسات في ظل هذا القهر شريطة مراعاة تحسين ظروف العيش من أجل انخراط شباب وطني للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام. تجاهل طموحات الشباب سيؤدي إلى منزلقات غير محمودة العواقب.

الشباب مدخل لتماسك اجتماعي ولكننا نتأسف لحال هذه الدولة التي جعلتنا محور التهميش والإقصاء.

بعد دستور 2011 فرح المغاربة وظنوا أن الإصلاحات ستشمل المجالات جميعها، في حين استحداث مناصب الشغل حسب تقاريرهم لا تقلل من نسبة البطالة المتزايدة مما دفع بعض الشباب للاحتجاج بطرق متنوعة، بعضهم عرض شواهده للبيع بعد معانيات طويلة مع المسار الدراسي مقابل أن يتخلص منها بأي ثمن، بعضهم عرض بعض أعضاء جسده للبيع، بعضهم أقدم على حرق نفسه، بعضهم تعرض للقهر والحكرة رغم اتكاله على نفسه فأقدم على التضحية بنفسه بمباركة من المسؤولين أمام مرأى الجميع على سبيل المثال شهيد لقمة العيش محسن فكري.

ذهب بعض المسؤولين إلى أن لا وصفة سحرية لتوفير فرص الشغل للحد من البطالة، وعلى هؤلاء إدراك خطورة مواقفهم على نفوس العاطلين والعمل على تشجيع الاستثمار وتحفيز الشباب على الانخراط في برامج التشغيل الذاتي عبر مبادرة المقاول الذاتي والجمعيات وعليهم كذلك خدمة الشعب الذي اختارهم لتحمل مسؤولية تمثيلهم داخل مؤسسات الدولة

البطالة مرض قاتل وجريمة سامة وسط جسد المجتمع

كان الشباب العاطل بالشهادات يحلم في وقت سابق بغد مشرق على الدوام، تولد ذلك الإحساس عن طريق الإعلام البارع في التمثيل، عندما كبر وجد أمامه واقعا لا يتماشى وأحلام الصغر والبراءة وحنين الوطن، شعارات الإعلام والواقع المزري حيث كان في فترة معينة يسلك الطريق مع إشراق الشمس كل يوم جديد في اتجاه المدرسة قاطعا الكيلومترات لمحاربة الأمية متحديا نظرة المجتمع الغاشم الذي يمارس العنف الرمزي كل يوم:"أش غادي تقرا، نتا كسول، باباك كايضيع عليك الفلوس هكك...، ويعود مساء كل يوم صامتا عن كل ظلم، متمنيا المستقبل الزاهر رغم الظروف ولكن يؤمن بأن الرجال العظام يولدون من رحم المعانيات، راجيا من الله أن يفرج عنه ليصبح إطارا داخل الدولة بعد الحصول على الشواهد العليا، بعد معانيات طويلة وتضحيات جسام مع الظروف الاجتماعية القاسية خصوصا أبناء الرحل وقاطني البوادي، ومتمنيا من الوطن أن يكون له غفورا رحيما انطلاقا من الوقوف والتضامن معه من بعد المدرسة الابتدائية مرورا بالقسم الداخلي ودار الطالب في حال تعثر المسار الدراسي في المرحلة الإعدادية والتأهيلية وصولا إلى الجامعة لبدء حرب ساخنة مع الحياة، من جهة مواكبة الدراسة ومن جهة أخرى البحث عن العمل، وبعد سنوات لم يعد للشباب القدرة على التساؤل حول المصير عن المستقبل المجهول؛ إنهم شباب مغاربة عاطلون عن العمل

محنة البطالة

كانت البطالة واقعا مريرا لابد للعاطل أن يتعامل معه وفق إمكانية الصبر، هي أزمة اجتماعية تظهر حقيقة المجتمع كما تعبر عنه شهادات حية لشباب تحولت معانياتهم مع الجمود وبحثهم الدائم عن الشغل إلى عنوان الحياة البائسة لمن لا ركيزة له في مركز الرباط، فمن الشباب من فضل الانقطاع عن الدراسة لتقديم المساعدة لوالديه، ومنهم من أهزم وظل عالة اجتماعية وفية لمنزل أبيه تمر عليه الأيام دون أن يعدها أو يستمتع بها، يغرق في النوم إلى حدود منتصف النهار ويقضي لياليه مستخدما للوضع المجاني للاستفادة من خدمة الفيسبوك باحثا عن ضالته هناك، والمخزن شغله الشاغل البحث عن موارد جديدة لاستنزافها، ومن حين لأخر يعم بعض النقاش الحكومة بحثا عن الحل لأزمة البطالة عنوة لامتصاص غضب العاطلين في الشارع وفقط، ومن الشباب من يزاول الأعمال الموسمية وأدلي بنموذجي في هذا الخصوص رغم الحصول على الشواهد العليا، إلا أنني أنتظر كل عام شهر يوليوز للعمل في حصاد إكليل الجبل (أزير) لخدمة المصالح الاقتصادية لرئيس تعاونية أزير دون طواعية، وخدمة مصالحه في الجماعة القروية كممثل للساكنة دون تشريف يذكر، وهو يمتهن وظيفتين في آن واحد بشهادة الدروس الابتدائية وبسياسة خبيثة تكون فيها الساكنة ضحية مرق قبل حملات الانتخابات، صدق من قال: "إن مواقع العهر الحقيقية موجود أهلها في المجالس الجماعية والإقليمية والجهوية"، وعندما يوشك شهر نونبر على الانصراف أجمع حقيبتي وأنتظر شهر يوليوز مرة أخرى، هذا على مستوى بعض البوادي المغربية (المغرب غير النافع) حسب عقليتهم الإقصائية، أتحدى رئيس الحكومة السابق في قوله :" كلية الآداب كاتنتج لينا غير المعاقين ف سوق الشغل"، الإعاقة في ذهنك أيها الرئيس عاهدنا منكم زعامة الزيادات المتتالية في المواد الاستهلاكية فقط ولا حل لكم لأي أزمة تتحدى مستقبلنا المجهول وتسير بكم نحو مزبلة التاريخ

بعد معانيات طويلة مع الأعمال الموسمية الشاقة، ها أنا أملك محلا بسيطا جدا للمواد الغذائية بإمكانيات ضعيفة في البادية رغم تحديات كثر من أقبحها المقاطعة التي كانت من عادات الأميين للذي يبدأ المشروع خشية أن يصبح أفضل منهم وتركت حلم الصغر(الحصول على الشواهد، التوظيف، تكوين أسرة، شراء سيارة...)، وصرت أتعامل بتفاهة مع الحياة العاهرة التي تلبس لباس التقوى نهارا لإغراء الفقراء وتقصد منازل الأغنياء لقضاء ليال حمر وهي عارية في الفراش، إنها ليست شريفة كما نظن من قبل، فضحتها أنواع الهواتف والسيارات والعقارات والمنازل... اللواتي يملكها الأغنياء، عبرت عن رأيي حول العطالة ميدانيا عن طريق مشاركتي في وقفات التنسيقية الوطنية للمجازين المعطلين بالجهة الشرقية، فرع تالسينت، من أمام ولاية جهة الشرق بوجدة سنة 2018/2019 دون أن يكلف ذلك جهة الشرق البحث عن الحل للأزمة إلا التعامل مع الوضع بالسكوت وتفريق البهرجة (حسب قولهم) أحيانا، بعد ذلك قصدت الإقليم عله يتعامل معي بلطف لردع الظروف القاسية التي أعاني جراءها وسط الجبال ولم يعط الأمر أهمية ثم قصدت المؤسسات البنكية التي تشهر نفسها بشعار خدمة الشباب، فطلبوا مني وثائق إثبات ملكية السيارة أو المنزل، ولو كنت أملك ما ذكروه لتكلفت بمنحة أحد موظفيهم شهريا، قمت بما يجب القيام به ولم أجد حلا مناسبا للأزمة إلا الاستثمار في الذات من خلال الاعتماد على مؤهلات عضلية للعمل مياوما في الأعمال الشاقة. من هذا المنبر الحر جريدة النهج الديمقراطي، أوجه

يتبع في الصفحة 12

بني تجيت: رحلة كادحات نحو الموت

خالد بنعزوزي

من منكم يوما جد واجتهد ليسير نحو الموت؟ الكل متفاجئ من السؤال. فهل يقبل عاقل بهذا؟ طبعا لا أحد، لكن هناك عاملات بدويات تنتمي للمغرب المنسي عفوا المغرب غير النافع، كما يلقبونه أصحاب المال والسلطة، فهو غير نافع لحاجياتهم إلا في نهب ثرواته، وعندما تقترب انتخاباتهم يهبون نحوه من كل حدب وجدب، لكن غير مبالين لساكنته وحياتهم. كيف تسافرن نحو الموت كل يوم، نعم الموت من أجل تحصين لقمة عيش كي لا يصبحن تاجرات مخذرات، ولا يقومن ببيع أجسادهن لذئاب تنهشها كي تحس باللذة، هكذا تستفيق عاملات المناجم ببني تجيت يوميا منذ طلوع الفجر عندما يكون الجميع في سبات عميق من النوم، متجهات في رحلة الموت نحو آبار الزنك والرصاص بجبال "بوظهر" الشاهقة، يخطون بأرجلهن نحو الموت، من أجل رغيف لسد رمقهن ورمق أبناءهن، بثمن زهيد لا يتعدى دريهمات معدودة لدى لوبيات تمص قوة جبينهن يوميا، لوبيات استولت على الأخضر واليابس من الخيرات التي جادت بها الطبيعة على البشرية منذ عهد الاستعمار المباشر للمغرب. فالعاملات هنا في رحلة للموت داخل آبار يتجاوز عمقها تسع مائة متر بدون تعويضات بدون تغطية صحية ولا ضمان اجتماعي يحميهن ولا مسؤول مهتم بمآسيهن. هكذا تنطلق رحلة من أحب الحياة نحو الموت.

تتمة مقال العطالة بالشهادات تصعد نحو الجبال

رسالة قصيرة للشباب العاطل: "حاول أن تدين من أقاربك أو أهليك بعض المال وادرس جيدا المشروع الذي يحتاجه محيطك ثم كن شجاعا لبدئه، كسر الانتظارية عبر خلق مشروع بسيط تملأ به وقتك ولا ترفع راية الاستسلام من أول امتحان"، كما أوجه رسالة إلى المسؤولين كلهم:"الحل بين أيديكم والدليل على هذا، ما تملكونه من مال عام فلا تسرفوا فيه لأنكم مسؤولون وعليه ستحاسبون".

من الشباب من فضل الهجرة على قوارب الموت ليكون قوتا لأحد القروش أو ينجو نحو دول الإنسانية، ومنهم أيضا من حرمه اليتم والفقر من الحصول على الشواهد والديبلومات، ومن الشبان من حصل على الشواهد في مجالات متنوعة دون الظفر بالعمل القار، قاوم حتى خرت قواه فاستسلم بنبرة يائسة وتلاشت أحلامه رغم ما بذله من جهود وتضحية فكانت حكايته الانتظار ليوم الفرج من الله، ومنهم من انقطع عن الدراسة لمعتقدات أهليه أن الدراسة سبيل سهل نحو الإصابة بالجنون، من الشباب من حصل على شواهد عليا وتعرض للنهب عن طريق مواقع الربح من الأنترنيت مستغلين حماسه المتجاوز لكل الحدود بحثا عن العمل، وهذه المجموعة تضم سماسرة من جميع الدول الإفريقية يوهمون الضحايا بالربح ويأخذون منهم ما يملكون أو ما هم مدانون به من المال، يعرفون أنفسهم أنهم مرضى السرطان من دول متقدمة ويريدون تصدق أموالهم على المحتاجين عن طريق الضحايا للاستفادة من نسبة معينة من المال شريطة أداء بعض الضرائب المتعلقة بالوثائق ومن ثمة يصبح العاطل الذي دخل لعبة الإغراء بين مطرقة الديون وسندان انتظار الظفر بالربح، ومن الشباب من تعرض للنهب من طرف شركات مجهولات الأسماء أغلبها بالرباط... ومن قصص الشباب عجائب وغرائب الدنيا، إنه أمر يحز في النفس تتحمل فيه الدولة والمجتمع مسؤولية خطيرة: القهر ضغط يمكن أن يولد انفجارا وليس للشباب العاطل ما يخسره.

المعطل في البادية يتحدى إشكالين: أحدهما يتعلق بمشاكل ذاتية وهو أمنية إيجاد فرصة عمل في أية لحظة وفي أقرب وقت ممكن، والثاني يتعلق بمشاكل اجتماعية وهو التصدي لنظرة المجتمع الحقيرة باعتبار المعطل في هذا المجال عالة اجتماعية بامتياز أثناء تواجده في البادية لأخذ قسط من الراحة والعودة إلى العمل، غالبا ما ينظر أهل البادية لهذه الفئة أنهم مجانين ويضرب بهم مثل الفاشلين في الحياة، ضعيف الشخصية هنا يمكن أن يقدم على الانتحار للخلاص من المجتمع الذي لا يرحم، وقوي الشخصية لا يتأثر بالمجتمع المهمش الذي كان ضحية الأمية، المعطل في المجال الحضري لا يحس بهذه النظرة الحقيرة حيث يوجد وسط مجتمع واع نسبيا يحمل المسؤولية للدولة ولا ينظر إليه باعتباره فاشلا، فأعداء النجاح في هذه الحياة كثر وبالخصوص في المجال البدوي لاعتبارات قبلية، خاصة إذا كان المثقف يفضح خطط الوسطاء بين أهل البادية والمخزن، فيتصدى له خادم المخزن لتشويه صورة المعطل المناضل عند ضحايا الأمية، ورغم كل هذه الإرهاصات يبقى المعطل ذا شخصية قوية لا يتأثر مهما تراكمت عليه الأزمات ويبحث عن إجابة ملموسة وعلمية لمشكله الشخصي ضاربا نظرة المجتمع الحقيرة عرض الحائط

إن الصراع مع البطالة مر وعلينا كشباب اعتماد سياسة "البريكولاج" كحل شخصي لعل دولتنا تعقل لتفتح أبوابا موصدة تتيح من خلالها فرص الشغل لنا.

بعض الحلول المقترحة لتوفير فرص الشغل لخريجي الجامعات

- منح رخص الاستثمار بدون زبونية وبدون محسوبية.
- خفض تكلفة إنجاز المشاريع.
- خلق اقتصاد اندماجي.
- صرف تعويضات مالية أو منح لخريجي الجامعات لتعويض سنوات العطالة.
- صياغة نموذج تنموي جديد يستقبل أبناء الوطن دون ميز بين من له ركيزة في الرباط ومن غضبت عليه الطبيعة بتواطؤ مع الدولة (المغرب غير النافع).
- في الأخير أتوجه بالسؤال من هذا المنبر الحر إلى الدولة العميقة: "إلى أي حد تجتهدون لتجاوز أزمة العطالة في صفوف الشباب؟".

عبد العزيز العبدي يصدر رواية

احمد سيبابة

لا ينبه عبد العزيز العبدي، كاتب رواية الدبابة، قارئه إلا أن تشابه أحداث وشخصيات وأسماء روايته مع شخصيات واقعية محض صدفة، كما يفعل كاتب مرتاب، بل يزج به، دون احتراس، في متن حكاية، تمتد إلى زمن الطفولة حيث يلهو الطفلان، البوعزاتي وحميد، بصناعة لعب من الكرتون، وتسيطر عليهما الرغبة

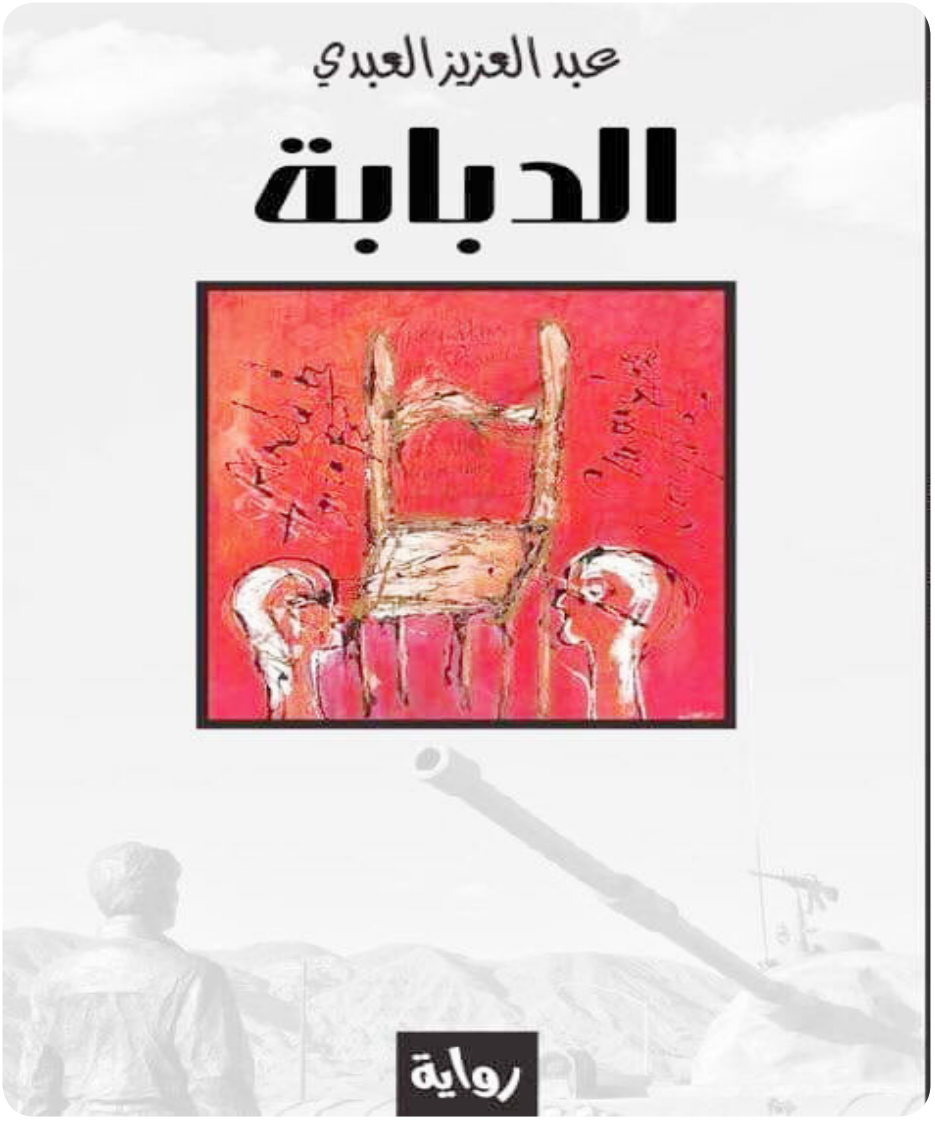

في امتلاك دبابة، غير أن لهو الطفولة سيصبح جدا مليئا بالمفاجآت والغموض، حين يتلقى حميد مكالمة هاتفية من صديق طفولته البوعزاتي

"حين فتحت الخط الهاتفي داهمتني كلماته كالطوفان، جمل قصيرة مصحوبة بضحك جنوني هههه، حميد لقد اقتنيت الدبابة التي طالما حلمنا بها، لقد اقتنيتها وسنعمل على إدخالها إلى المغرب، هههه، يجب أن تكون على استعداد لتسلمها قريبا ....." ص 22

هكذا يظهر البوعزاتي بعد طول اختفاء. لقد استقر في أوروبا وأصبح يحمل الجنسية الاسترالية، واستطاع الوصول إلى شبكة دولية تنشط في بيع السلاح

هكذا أنه "سيتكلف حميد بإدخالها إلى المغرب، واستقدامها إلى سلا، ليضعها في الحديقة قبالة العمارة التي نقطنها" ص 43

وإذ كان بطل كافكا، في رواية المسخ، يتحول إلى صرصور، فإن الدبابة في الرواية تتحول إلى سحلية خارقة كل منطق طبيعي، حيث تتنكر الدبابة لمادتها الحديد وتمسخ إلى حيوان.

"حميد، أنا هنا انظر غلى يمينك نحو الأسفل.

حين نظرت، كانت سحلية بنية واقفة على قدميها الخلفيتين، ومتكئة على جدار المنعرج

فركت عيني من هول الصدمة

كان صوتها واضحا وفصيحا: إنا ليوباردو، أنا الدبابة التي أرسلها البوعزاتي لا تتكلم كثيرا وأنصت إلى ما أقوله"

وهي قادرة على الظهور وعلى الاختفاء ولو ترصدت عيون المخابرات اليقظة "لقد تم رصد المدعو حميد وهو يدخل إلى مليلية في اليوم الذي تم الاتفاق فيه على التسليم، لكنه خرج راجلا، بينما اختفت الدبابة من الوجود" ص 130

يسوق الكاتب السخرية إلى منتهاها حيث العبث يولد العبث وأحلام الطفولة تتحول كوابيس الرجولة، ويتقمص الحديد صفة البشر، والمؤامرة المحبوكة داخل النص تكشف مؤامرة أقوى بضحايا وفرائس.

لا يقف الكاتب على الحياد، وهو يرى نصه ينمو في الرواية، بل يتدخل ليكسر انتظام السرد، مفككا شرنقة الحكاية بالتأكيد انه ليس ساردا ولا روائيا "وما سيليه من تفاصيل تهم الدبابة ووصولها إلى المغرب وتسلمها من طرف حميد، كان مكتوبا سلفا في مكان ما، وقمت بنسخه على الورق كما ورد على لسان شخوصه" ص 63 لأنه لا يفعل غير نص كتبت تلك الجهة، لتفرض قراءة واحدة ووحيدة له.

إنها رواية غير مكتملة لذا يطرح الكاتب، في ما يشبه خاتمة روايته، مجموعة أسئلة،

هل كان حميد في حاجة إلى دبابة؟

هل كنت في حاجة إلى كتابة هذا النص؟

هل من الضروري أن تكون وداد عميلة للمخابرات وخادمة للبوليس؟

.....

هل من الضروري أن انهي هذا النص اللعين؟ ويجيب

لا اعتقد لا اعتقد لا اعتقد

ونسال معه هل يمكن لنص يسعى لفضح الأكاذيب بالسخرية أن ينتهي، ونجزم أنه لا يمكن أن ينتهي النص ما دامت حكاية حميد تستمر بأكثر من صيغة في الواقع

إن عزيز العبدي لا يقوم إلى بمواصلة، بصيغة أخرى، ما فعله في رواية طرسانة التي تحكي عن حرب الصحراء مؤسسة سردية مغايرة للسردية السائدة، إذ يسقط البطل أسيرا عند جبهة البوليساريو فيكتشف الحقائق الجارحة، ويفضح هذا الأسر كثيرا من الأوهام التي عششت في دماغه بفعل سلطة تريد تسييد سلطة الأوهام ليستقر لها الوضع دائما.

الثقافة والتغيير

المنهج الماركسي في دراسة الأدب (2/2)

حسن ايت اعمر

يؤكد لوسيان جولدمان على شمولية النص الأدبي الذي لا ينفصل عن الإطار الاجتماعي والثقافي الحضاري الذي نشأ فيه .

و يقوم بتوضيح الفكرة أكثر في دراسته الأساسية عن الرواية المعنونة ب : "علم اجتماع الرواية" حيث تطرق جولدمان بتدقيق إلى التغير الذي طرأ على هذا الصنف الأدبي من خلال التطور الذي طرأ على المجتمع، أي أن بنية الرواية تعكس لديه بشكل مباشر التطور الذي حدث في المجتمع، فالرواية التي تشتغل على مفاهيم قيمية وتربوية مثلا في بداية القرن ال19 كانت تصور بطلا ايجابيا، كما في رواية جوته "سنوات تعلم فلهلم مايستر" حيث يستطيع البطل أن يتوافق ويندمج مع قيم مجتمعه ليصبح في النهاية عضوا صالحا فيه.

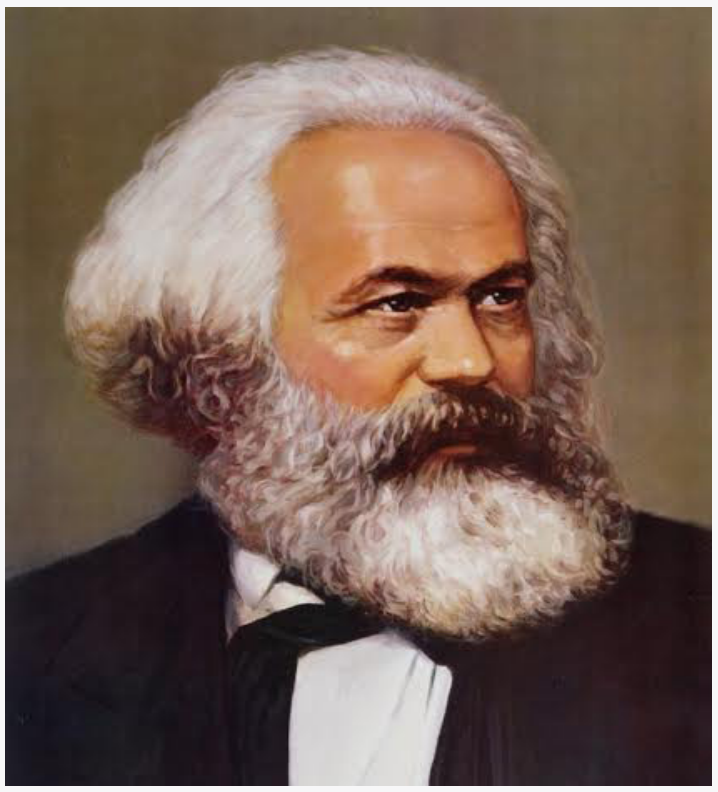

ويرى جولدمان أن التغيير الذي وقع في المجتمع بسبب سيادة الرأسمالية التبادلية التي تقيم كل شيء بالمال بدل من القيم الاستعمالية لا تسمح بأي حال من الأحوال بتصوير بطل ايجابي، فالفرد - بسبب فشله في الاحتفاظ بقيمه الإنسانية العليا في مجتمع رأسمالي لا يهتم إلا بالقيم المادية - لا يستطيع أن يوافق المجتمع فينهار ويسقط بشكل من الأشكال السلبية، أي يصبح بطلا غير ايجابي بطلا إشكاليا - بمفهوم لوكاتش - آو حتى بطلا سلبيا تؤثر فيه التطورات في المجتمع بالسلب وليس بالايجاب، فلا يملك أمامها إلا أن يستسلم وينهار.

يعد المناضل حمو حسناوي، أحد رموز "تنسيقية أكال للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة"، وفي إطار تنوير الرأي العام بأهداف التنسيقية، و تحسيس القوى التقدمية المناضلة بضرورة دعم كل المبادرات التي تناهض سياسات نهب ما تبقى من أراضي الجموع، و دوس حقوق الفلاحين الصغار، وفي مقدمة هذه المبادرات، تأسيس "تنسيقية أكال"، تستضيف جريدة النهج الديمقراطي، احد رموز نشطاء التنسيقة، مع تشكراتها له.

1 - ما هي ظروف نشأة حركة أكال؟

ازول أود قبل كل شيء أن أعرب عن شكري وتقديري لجريدة النهج الديمقراطي التي لا يخفى على الجميع أنها من المنابر الإعلامية التي دأبت على تتبع ملف الأرض ربما أكثر من غيرها ، وأتمنى لها ولطاقمها التوفيق والسداد.

بخصوص سؤالكم الأول المتعلق بظروف نشأة حركة أكال سيطول الحديث عن التفصيل فيها ، لكون الأمر سيتوجب سرداً تاريخياً قد يشمل ما يناهز قرناً من الزمان أو يزيد بقليل ، ليبدأ من أواخري القرن التاسع عشر ، وهي حقبة عرفت طغيان المخزن بإنهاك القبائل بالضرائب والترامي على أراضيها ، إضافة إلى إغراقه البلاد والعباد بالديون الخارجية ، الشيء الذي دفع بها إلى التمرد في وجهه رفضاً للظلم والجور ، مما أدى به إلى الاحتماء بالجيوش الفرنسية التي أعادت تمكينه من الحكم ومركزت كل شيء في يده ، بالسلاح ، والقوانين الجائرة التي أمضى عليها المقيم العسكري الفرنسي بالمغرب " الماريشال ليوطي " ، بعد التغييب الكامل لإرادة الشعب ورأي المواطنين المغاربة بطبيعة الحال.

امتدت الأمور عبر عشرات السنين على هذا الوضع إلى أواسط الخمسينات ، حيث الجلاء العسكري الفرنسي سنة 1956 ، التي يمكن أن نعتبرها بداية عملية لمشروع القضاء على القبيلة .. القلعة الحاصنة الضامنة لاستمرار الهوية الأصلية والتاريخية للمغرب ، إذ تم الشروع في تنفيذ مخطط سياسي مبني على عدة أسس يمكن أن نلخصها في ما يلي :

- التهميش الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمناطق القروية ، على مستوى البنيات التحتية الضرورية لاستقرار الساكنة كالطرق والمستشفيات والمدارس الخ ...

- استنزاف ثروات تلك المناطق من المياه والمعادن وتدمير مورثها البيئي.

- سن سياسة تعليمية جردت المواطن المغربي من أي إيمان بانتمائه الهوياتي.

كانت طبيعة الإنسان الأمازيغي المسالمة ، وأميته السياسية من العوامل الرئيسية

التي سعدت في نجاح المخطط المذكور ، مما أدى إلى مغادرة نسبة لا يستهان بها من السكان لمناطقهم الأصلية ولجوئهم إلى المدون الكبرى والديار الأوربية ، بحثا عن سبل أفضل للعيش ، والتعلم ، في هجرات ذات وجه تلقائي ، رغم كونها اضطرارية بل قسرية في جوهرها.

استمر النزيف البشري في النزوح عن المناطق القروية ، في مقابل انهماك الإدارات المخزنية في تقطيع أوصال البنية القبلية الأمازيغية بتقسيماته الإدارية وتدعيم سلطة القياد والأعوان ، إلى أواخر عقد التسعينات من القرن الماضي عندما وجد أهالي المناطق القبلية أنفسهم حاصلين على القدرات المادية والفكرية الكافية ، والتفتوا - في ما يسميه البعض بالهجرات المضادة - إلى مناطقهم لتنميتها والنهوض بها بإمكانيتهم الذاتية أحياناً وبالاستعانة بالمنظمات الدولية، دون أن ينتظروا من الجهات الرسمية أي شيء ، ولو بعضاً من ضرائبهم التي أداوها لخزينة الدولة.

بعد تفطن المخزن لإمكانية فشل مخططه الرامي إلى إخلاء المناطق الأمازيغية من ساكنتها استعدادا لتغيير بنيتها السوسيوثقافية ، بسبب العودة القوية لأبنائها وإظهارهم التشبث بها ، سرع إلى تدارك الأمر وإحداث ما يسمى " **بالمندوبية السامية للمياه والغابات** " أواخر العقد المذكور ، وأسند إليها مهمة تجريد تلك الساكنة من أراضيها ، بناءا على قوانين تعود إلى فترات الاحتلال الفرنسي ، وعبر إغراق مناطقهم بحيوان الخنزير البري المعروف بسلوكه المخرب للمزروعات ، الشيء الذي أصبح مخلاً باستقرارهم المعيشي.

عرف العقد الأول من هذه الألفية بطئاً ملحوظاً في تنفيذي مراسيم التحديد الإداري المبنية على تلك الظهائر ، غير أن الأمر تغير بعد صدور دستور 2011 وبالضبط بعد ظهور حكومة بنكيران التي جمعت تحالف كل من أحزاب البيجيدي وحزب الاستقلال والتجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية ، التي وضعت ضمن برنامجها تحديد أكثر من عشرة ملايين هكتار التي ستمس بطبيعة الحال أراضي السكان الأصليين (أنظر الصفحة 51 في البرنامج الحكومي لفترة بنكيران) ، وأضافت إلى ذلك اتفاقا مع مشيخة قطر لتمويل مشروعا لإقامة المراعي فوق أراضي منطقة سوس ، دعمته بقانون سمي بقانون 13.113.

لقد أدت هذه الوضعية إلى تحرك العديد من جمعيات المجتمع المدني ومن بينها تنسيقية سوس ماسة درعة التي ظهرت أوائل سنة 2011 ، للتصدي لها وحماية حقوق السكان الأصليين في أراضيهم وممتلكاتهم الفلاحية.

غير أن الأمر لم يزدد إلا تفاقما وسوءا ، إلى غاية السنة الماضية 2018 ، بعد أن اكتشفت الساكنة أن الصبر والتحمل لم يعودا مجديين نتيجة سقوط ضحايا وجرحى من جراء السلوكات العنيفة والمهينة لممارسي الرعي الجائر القادمين من خارج مناطقهم ، وهم عبارة عن أشخاص يتصرفون مثل الميلشيات، وأدى ذلك إلى تحرك العديد من الفعاليات وتأسيس تنسيقيتنا "أكال" للدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة ، وهو تنظيم عريق إختار لنفسه مسلك الاحتجاج السلمي كوسيلة شرعية لإسماع صوت الساكنة المضطهدة والمتروكة من طرف المخزن لتواجه مصيرا مجهولاً ، لقد استفق السكان الأمازيغ بعد قرن من الزمان ، ليجدوا أنفسهم وسط أزمة إستنسخت عن مثيلتها لأواخر القرن التاسع عشر .. الضرائب، الترامي على الأراضي والاقتراض المهول من الخليج ، لقد وضعوا بين حافة فقدان أراضي أجدادهم في البوادي وحافة إفلاسهم في المدون.

هذه باختصار شديد لمحة عن ظروف نشأة تنسيقية "**أكال**".

2 - ما هي أهم القضايا التي طرحتها حركة "أكال"؟

وكل هذه الحقوق أصبحت مهضومة ، ولم تعود سوى بين أيدي قلة قليلة من الأشخاص يتصرفون فيها كما يشاؤن

بالنسبة لأهم القضايا التي طرحتها تنسيقية أكال، يمكن اختصارها في الشق الثاني من اسمها، أي الدفاع عن حق الساكنة في الأرض والثروة ، فقضايا الشعب بكامله تنبثق من الحق في الملكية والحق في التوزيع العادل لمتنتجه هذه الأرض ، وكل هذه الحقوق أصبحت مهضومة ، ولم تعود سوى بين أيدي قلة قليلة من الأشخاص يتصرفون فيها كما يشاؤن غير مكترثين بما يعانيه باقي مواطنيهم من أزمات خانقة لا تليق بكرامة الإنسان. ولكم للإطلاع على المزيد من اهتمامات التنسيقية أن ترجعوا إلى بياناتها.

3 - ماذا تحقق إلى الآن؟

بالنسبة لسؤالكم الثالث الذي يكتسي طابعاً تقييميا ، فإن أهم ما تحقق منذ 25 نونبر من السنة الماضية إلى اليوم ، يمكن أن نسوق منه ارتفاع منسوب الوعي لذا فئة عريضة من أصحاب الأرض ، واكتسابهم القدرة على النقاش والتواصل فيما بينهم ، بفضل الوسائل المتطورة المتاحة ، وتقلص درجة الخوف الذي كان مهيمنا في السابق ، وخطاب الأرض الذي تمت بلورته على أساس قوية ومتناسقة ، مما مكننا من الارتقاء به حتى إلى المستويات الدولية.

4 - كلمة أخيرة للمدافعين عن القضايا العادلة عامة، وعن القضايا التي تطرحها حركة أكال خاصة.

في الأخير أود أن أوضح للجميع أن المشعل النضالي الذي رفعته "تنسيقية أكال" والمبادئ والقيام والحقوق التي تتدافع عنها ليست بأي حال من الأحوال لصالح فئة من الشعب المغربي دون فئة أخرى ، ولكنها لصالح جميع المغاربة بدون استثناء .. لأن إلغاء الظهائر الاستعمارية الذي ما فتئنا نطالب به ، يهم جميع الناس مما دامت هذه الظهائر الجائرة تطبق عليهم جميعاً وإذا طالبنا بعدم رهن بلدنا بالإستدانة من الخارج فإن ذلك في صالح جميع المواطنين وما سيأتي بعدهم من الأجيال القادمة.

ختاما أجدد شكري وتقديري لجريدة النهج الديمقراطي متمنياً لها التوفيق والمزيد من الإشعاع.

لبنان : حوار الآمال و الخيانة
النضال الشعبي في مواجهة الريع الطائفي

مصطفى خياطي

إذا كان للحراك في لبنان من حسنات ،فإنه أثبت للعالم كله أنه لا حل أمام الشعوب لتحررها، إلا الأخذ بزمام المبادرة والنزول للشوارع والمطالبة بتنحي من ألفوا الريع السياسي والاقتصادي. فكلمة الشعب اللبناني في حراكه الشعبي السلمي المتميز، يوضح لمن لازال يحتاج لتوضيح، أن الاتفاقات الخارجة عن إرادة الشعب وفي غياب تمثيلياته المؤسساتية الشعبية،لا تحمل ضمانات بناء الدولة الديمقراطية والوطنية الشعبية.

الشعب اللبناني قال بلغة الغضب والاحتجاج أن اتفاق الطائف تم إبرامه لوقف التطاحن والاقتتال بين الفصائل الطائفية والمذهبية المصارعة داخل لبنان والمدعومة بالمال والسلاح من الخارج والمحيط (كيان صهيوني-إيران- خليج....) ويؤدي فاتورته الباهضة أطفال ونساء وشيوخ عُـزّل. فيما كان الأمل أن يكون ذاك الاتفاق أرضية لبناء الدولة ،الشيء الذي لم تستوعبه النخبة السياسية، كما لم تستوعب أن مجابهة الأطماع الصهيونية التوسعية يقتضي تصليب الجبهة الداخلية وتقويتها وتمكينها من المناعة اللازمة التي تؤطرها دولة الحق والقانون من أجل ضمان استقرارها من خلال تمتيعها بحقوقها الإنسانية من شغل وسكن وصحة وتعليم، لأنه لا يمكن أن تخوض حربا دون اكتساب العقيدة، كما لا يمكن أن تنتصر في حرب بشعب جائع ومريض. هذه الحقوق يجب أن تُكتسَب بدون تمييز طائفي بل يؤطرها الانتماء للوطن الذي يخول كذلك الحق في تأسيس التعبير السياسي ذي الأهداف السياسية والبرامج التنموية والاقتصادية الآمنة لسيادة الشعب وتملكه لحقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي.

الكتلة الطبقية السائدة فيلبنان والنخبة السياسية المتحكمة في مفاصل المشهد العام في لبنان تماهت في ضبط التوازنات الإقليمية ورصد ومراقبة الريع المالي المتدفق من الخليج وإيران، وأغفلت عيش الشعب اللبناني الذي يرزح تحت وطأة البطالة وتراجع وتدني الخدمات الاجتماعية، حيث البطالة في أوساط الشباب بلغت 49٪ والبلاد أُغرقَت في مديونية خارجية بلغت مستويَات عليا تهدد بإفلاس الدولة وخضوعها كليا لإملاءات الدائنين.

ولحد كتابة هذه المقالة، لا زالت أزمة السياسيين ودغمائيتهم تراوح مكانها، ففيما يستمر الشعب اللبناني في تأثيث الشارع بأدوات ومؤشرات الاستمرار في الحراك الاحتجاجي، وخيار المقاومة والنضال من أجل تنحي الطغمة الحاكمة الفاسدة الغير منبثقة من إرادة الشعب، لا زال ثلاثي الرئاسة (رئاسة-برلمان-حكومة) يساوم بعضه البعض ويجتهد في ذلك في مشهد كأنه (الطائف 2) من خلال تعدد الخيارات بما هي أوجه متعددة لعملة واحدة ألا وهي نظام المحاصصة ،و هي تعبير "مُلَطّف" للريع الطائفي الذي لا يخدم قضايا الشعب في شيء، والذي يروم الدفاع عن بنود اتفاق الطائف أكثر مما يبحث عن مخرج للأزمة الاقتصادية في لبنان وانعكاسها السلبي على حياة اللبنانيات واللبنانيين. النظام في لبنان يريد تأبيد نظام الريع لضمان إجماع الفقراء، ليس على الوطن والمواطنين، ولكن إجماع طبقي ضد شعب متقدم وواعي يُرادُ له أن يغرق في التخلف والفقر والجهل لفتح الطريق أمام التوسع الاستعمار الصهيوني، وتفكيك الطوق المقاوم الحصين والمدافع على فلسطين حرة، في لبنان والجولان.

الآن والحالة هاته، وبغض النظر عن مآل المشاورات بين الأطراف داخل لبنان، وهل ستقبل هذه الكتلة بتشكيل حكومة مع تلك، وهل سيتفق هذا التيار مع ذاك، ف الشعب اللبناني يفتقر لأداته السياسية المنحازة لقضاياه العادلة والكفيلة ببلورة تنظيم أممي يدعم نضاله ضد الصهيونية والرأسمالية والامبريالية التوسعية.

الجزائر : شعب يقاوم والرأسمالية تترقب

في مراسيم تنصيب الرئيس الجزائري الجديد، قال عبد المجيد تبون أنه سيعمل على إصلاح الدستور وجلب الاستثمار.

لا يستقيم إذن تقديم العربة عن الحصان. فالمسار الصحيح هو إقامة جمعية تأسيسية وصياغة دستور وإخضاعه للاستفتاء، ثم تنظيم انتخابات ملائمة لمقتضيات الدستور.

ف الانتخابات قد تكون آلية ديمقراطية لفرز نظام حكم أو سلطة في بلد ما، لكن شريطة الاتفاق على أسسها وآليات تدبيرها وإجرائها ضمن سيرورة ديمقراطية تكون فيها الأطراف المتنافسة على قدم المساواة من الإمكانيات ووسائل التواصل العمومية وعلى المسافة من إمكانيات الدولة.

الجزائر نظمت رئاسياتها في 12 دجنبر كأنها أمر واقع وكفيل بالإجابة على انتظارات الشارع الذي يغلي احتجاجا على حرمانه من حقه في تقرير مصيره السياسي والاقتصادي والثقافي. ف 58٪ التي صرحت بها سلطات الجزائر على أنها نسبة الأصوات التي حصل عليها ع. المجيد تبون وأهلته لرئاسة بلد المليون شهيد الغني بحقول النفط والغاز، هي نسبة يجب احتسابها من أصل 8 ملايين مشارك في العملية الانتخابية برمتها. وإذا اعتبرنا التعداد السكاني للجزائر الذي بلغ في يناير 2019، 43 مليون نسمة، فالرسالة المهمة المستوحاة من مشهد 12 دجنبر هي ما عبرت عنه الجماهير الشعبية بكل فئاتها وشرائحها المهنية والثقافية والطلابية. فما قيل عنه "صمت انتخابي" قبل يوم الاقتراع، كان زخما نضاليا شعبيا من حيث القوة العددية للمحتجين وقوة الشعارات التي هزت شوارع العاصمة ووهران وبني بومرداس والبليدة والقبايل.... حيث أدرك الشعب أن المصير لا يمكن أن يكون إلا بيده وهو من ينبغي أن يحرر نفسه بنفسه.

هو رفض شعبي إذن مؤطر بأدوات ذاتية تغذيها الإرادة القوية والتوق للتحرر من التبعية واللاعودة في مسار تحرري من القبضة الاستعمارية لمنابع الثروة ومصادرها الكفيلة عائداتها بتوفير شروط العيش الكريم لكافة الشعب وبدون تمييز وبعيدا عن نظام الريع. الشعب الجزائري إذن اقتحم الشارع وقطع مع الصمت القاتل واسترجع هيبته بإجماعه والتفافه حول المطلب الأساسي لحراكه الذي دام 10 أشهر بدون انقطاع وبتواصل قل نظيره في السيرورة الثورية الأولى للحراك المغربي والعربي ،و شعاره إسقاط النظام وتأسيس الجمهورية الثانية، لهذا فميزته هي الطابع السياسي ممزوج بمطالب وشعارات ذات بعد اقتصادي واجتماعي وثقافي. وهذا يعني أنه حدث تحول في تمثل الجماهير الشعبية المفقرة لهوية عدوها الطبقي، إذ أن الشعوب في كل العالم بدأت تنقل وعيها الحسي إلى إدراك علمي لطبيعة عدوها الرأسمالي وأدركت بالتالي أن الحل لاستئصال مسببات الفقر لن يكون إلا بالتصدي للنيوكولنياليزم، بشكل وحدوي وجماعي إيمانا بوحدة المصير، والتأسيس لديمقراطية في شقيها الآلي والقيمي ضمن مؤسسات دستوري سيادية وحقيقية تستمد قوتها من السند الشعبي وسلطته واحترام استقلال القضاء وفصل السلط والتزام الجيش بحماية وتحصين الوطن.

هي مبادئ إذن تجد أرضيتها الصلبة عندما يمتلك الشعب بوصلته السياسية التي تضفي على نضالاته مضمونها سياسيا وتؤطر وتوجه مآلات حراكه وحركاته إلى رسم الأهداف الآنية التكتيكية والإستراتيجية ،حيث لا يكفي إبراز الاستعداد الهائل للنزول للشارع والاحتجاج. فلا جدوى حتى ولو تأسست تنظيمات ذاتية ما لم يتم تطوير الأدوات الذاتية إلى أداة سياسية وتنظيمية تصطف إلى جانب الشعب وتتقاطع معه في عدائه للرأسمالية والنيوليبرالية القائمة على استغلال ونهب ثروات الشعوب واستغلال طاقاته الإنتاجية البشرية والمادية.

الحاجة إذن ملحة وأكثر من أي وقت مضى لاستخلاص الدرس الأساسي، ألا وهو ضرورة توحيد نضالات الشعوب في إطارات يسارية تقدمية تؤصل لعودة الاشتراكية وإثبات أن الرأسمالية إلى زوال لأنها نظام غير صالح للبشرية، وهو عمل لن يؤتى أكله إلا بضغط على المستوى الأممي وعولمة الوعي الاشتراكي لمواجهة العولمة الرأسمالية.

من وحي الأحداث

الديمقراطية البرجوازية تزوير قانوني

التيتي الحبيب

اعتبرت دائما الديمقراطية حكم الشعب بواسطة الشعب. وفي جوهر هذا التعريف يكون المتغير هو مضمون الشعب. ففي الدول او المدن الماقبل الرأسمالية كان الشعب هو الاسياد في مجتمع العبودية والإقطاعيين- النبلاء في المجتمع الاقطاعي والبرجوازيون في المجتمع الرأسمالي.

لكن في عهد الرأسمالية اكتسى مفهوم الشعب مضمونا مختلفا بعض الشيئ ومعه الدولة وذلك لاعتبار اساسي وهو ان البرجوازية في حربها ضد النبلاء الاقطاع استعانت بطبقات اخرى وهي الطبقة العاملة والفلاحين. ولهذا اشاعت البرجوازية أن الدولة الجديدة التي ستبنيها هي دولة الحقوق دولة سيادة القانون والناس سواسية أمامه. إنها دولة الشعب التي توجد على نفس المسافة من جميع المواطنين والمواطنات الاحرار. ولأن هؤلاء أحرار فلكل واحد منهم نفس السلطة المتجسدة في صوته لما يدلي به عند استفتاءات شعبية تقرر مصير الدولة. إنها الديمقراطية في أبهى صورها والتي لم تمارس بهذا الشكل في المجتمعات الطبقية السابقة.

استطاعت البرجوازية أن تسود وتحكم بواسطة هذه الديمقراطية، وساعدها على ذلك الكم الهائل من الانتاج الفكري الفلسفي والسياسي والحقوقي لكن أساسا على قاعدة النتائج الاقتصادية الباهرة التي حققتها المجتمعات تحت قيادة البرجوازية. لكن تلك النتائج سرعان ما ظهرت محدوديتها وهشاشتها لأنها تصدر عن نمط انتاج جديد يحمل في جيناته عناصر الازمة المتفاقمة. هذه الازمة التي تضع وجها لوجه الطبقتين الأساسيتين في المجتمع وهما: الطبقة العاملة من جهة والبرجوازية من جهة ثانية؛ إنهما في حرب دائمة، وهي حرب الصراع الطبقي محرك التاريخ الرأسمالي نفسه. في هذه الحرب بدأت الطبقة العاملة تتعرف على عدوها وعلى طرق حكمه وسيادته. اكتشفت أن الدولة ليست محايدة تقف على نفس المسافة من جميع الطبقات وأفراد الشعب، إنها دولة منحازة للبرجوازية بل هي آلتها للسيطرة والقمع. اكتشفت أيضا أن الديمقراطية التمثيلية والإنابة هي وسيلة حكم أقلية للأغلبية الساحقة في المجتمع. إنها بالقياس الى حرمان الاغلبية من الحق في السلطة تعتبر ديكتاتورية الاقلية على الاغلبية. وحتى لا ينفضح أمرها تسعى البرجوازية الى كل الحيل والأكاذيب لإخفاء هذه الحقيقة عن أنظار الشعب حتى ولو كان تزويرا.

لما تقبض الطبقة العاملة وهي متحالفة مع الفلاحين الفقراء وعموم الكادحين على السلطة؛ ستصبح الدولة في يد الاغلبية المكونة للشعب، تمارس سلطتها على الجميع، وتخضع الاقلية لإرادة الاغلبية، وهذا هو الفرق بين ديمقراطية الاقلية وديمقراطية الاغلبية الشعبية المنشودة.